مجلس الأمن

السنة السابعة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٥٧٩**

الجمعة، ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢، الساعة ١٥/١٠.

نيويورك

الرئيس:	السير جيريمي غرينستوك	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتيلوف
	أيرلندا	السيد ريان
	بلغاريا	السيد تافروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد وهبة
	سنغافورة	السيد محبوباني
	الصين	السيد شانغ يشان
	غينيا	السيد بوبكر ديالو
	فرنسا	السيد لفيت
	الكاميرون	السيد بانوم
	كولومبيا	السيد فرانكو
	المكسيك	السيدة رودريغيز
	موريشيوس	السيد كونجول
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد نيغروبونتي

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين (S/2002/737)

02-48589 (A)
0248589

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين (S/2002/737)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أفغانستان، أوكرانيا، باكستان، تركيا، جمهورية إيران الإسلامية، جمهورية كوريا، طاجيكستان، الدانمرك، كندا، ماليزيا، نيبال، الهند، اليابان، يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين للاشتراك في المناقشة، دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد فرهادي (أفغانستان) مقعدا على طاولة المجلس، وشغل السيد خالد (باكستان)، والسيد بامير (تركيا) والسيد نجاد حسينيان (جمهورية إيران الإسلامية)، والسيد صن (جمهورية كوريا)، والسيدة لوج (الدانمرك)، والسيد عليموف (طاجيكستان)، والسيد هاينبيكر (كندا)، والسيد حزمي (ماليزيا)، والسيد شارما (نيبال)، والسيد غوبيناتان (الهند)، والسيد يوشيكاوا (اليابان) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وإذا لم يعترض أحد، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد الأخضر الإبراهيمي، الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد الإبراهيمي لشغل مقعد إلى طاولة المجلس.

أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٢ من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة للسودان لدى الأمم المتحدة فيما يلي نصها:

”يشرفني بوصفي رئيسا للمجموعة الإسلامية في الأمم المتحدة أن أطلب إلى مجلس الأمن أن يوجه الدعوة إلى المراقب الدائم عن منظمة المؤتمر الإسلامي، السيد مختار لاماني لدى الأمم المتحدة للاشتراك في مناقشة المجلس عن الحالة في أفغانستان التي ستجري يوم الجمعة الموافق ١٩ تموز/يوليه“.

وستصدر الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/2002/780، إذا لم أسمع اعتراضا فسأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه الدعوة للسيد لاماني، وذلك وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة. ومعروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين (S/2002/737).

في هذه الجلسة سيستمع المجلس إلى إحاطة إعلامية من السيد الأخضر الإبراهيمي، الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان. هناك عدد من التطورات الهامة حدثت منذ

الجلسة العلنية الأخيرة التي عقدت عن أفغانستان في شهر أيار/مايو، ومما لا يقل عن ذلك أهمية ذلك الاجتماع الذي عقدته اللويا جيرغا – في الشهر الماضي. وهكذا فإنه من المناسب تقييم التقدم المحرز نحو تنفيذ عملية بون والنظر في الأولويات المقبلة. وإنه ليشرفني أن أرى الممثل الخاص للأمين العام معنا هذا الصباح، وأود باسم مجلس الأمن أن أشيد به على العمل الرائع الذي يؤديه للأمم المتحدة في كابول وفي جميع أرجاء أفغانستان. وأدعوه إلى تقديم تحليله لنا عن آخر التطورات وتقييمه للعديد من التحديات التي أمام المجتمع الدولي والسلطة الانتقالية. ونود أن نسمع أفكاره عن أفضل طريقة لمواجهة هذه التحديات.

السيد الإبراهيمي (تكلم بالانكليزية): لقد مرت خمسة شهور منذ أن خاطبت مجلس الأمن للمرة الأخيرة. وإنه ليشجعني اهتمام المجلس المستمر طيلة هذه الفترة وما قدمه من دعم للعمل الذي تقوم به الأمم المتحدة في أفغانستان. وإنني لممتن أيما امتنان لزميلي السير كيرن بريندرغاست، الذي يقدم إحاطات بصورة منتظمة إلى المجلس عن التطورات في أفغانستان. وقد اطلع الأعضاء على تقرير الأمين العام المؤرخ ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ عن الحالة في أفغانستان (S/2002/737). وقد سرني أن أتيحت لي هذه الفرصة لأتقاسم بضعة انطباعات عن الكيفية التي تسير عليها الأمور حاليا؛ وأين ننطلق من هذه النقطة.

وما برحت حتى الآن العملية السلمية على مسارها. وبالتأكيد أنها عملية هشة ولا بد من تناولها بعناية فائقة حتى لا تنتكس. غير أن هناك بضعة عوامل هامة للغاية أثارت بعض التفاؤل الحذر. أولا، إن شعب أفغانستان قد سئم حقا القتال. بعد ٢٣ عاما شهد خلالها كل أشكال إراقة الدماء والقهر وشهد كل ضرب من ضروب التدمير. وأخيرا بدأ يتذوق طعم السلام. ومعظم أبناء الشعب الأفغاني مصممون على عمل كل شيء في حدود قدراتهم لتحاشي الانجراف نحو الحرب.

ثانيا، على الرغم أنه لا يزال العديد من الأفراد والطوائف يسعون إلى الحصول على السلطة وربما هي مستعدة للمضي على نحو مطول جدا لتحقيق مكاسب أو الإبقاء على السلطة والقوة، فما من أحد حتى الآن اختار أن يخرج عن مسار العملية السلمية.

ثالثا، إن اهتمام المجتمع الدولي في أفغانستان لم يهن على الرغم من أن هناك العديد من الأزمات الأخرى والقضايا الجديرة بالاهتمام في أماكن أخرى من العالم. وإننا ندين كثيرا بالفضل للمجتمع الذي قدم مساعدة قيمة للإدارة المؤقتة وللأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الأخرى في المجالات التالية: الحملة الناجحة التي مكنت ثلاثة ملايين طفل من العودة إلى المدارس الابتدائية؛ وعودة أكثر من مليون لاجئ ومئات الآلاف من الأشخاص المشردين داخليا والتصميم على استئصال شأفة زهرة الأفيون وإن كانت حملة متواضعة؛ وحملة مكافحة الجراد الناجحة في الشمال؛ وسلسلة من حملات التحصين التي جرت في جميع أرجاء البلاد واستفاد منها ملايين الأطفال. ونأمل نتيجة للعمل الصبور والمثابر الذي تقوم به الأمم المتحدة في الميدان أن تؤدي حملة التطعيم ضد شلل الأطفال إلى استئصاله استئصالا تاما في أفغانستان خلال ١٢ عاما.

وأخيرا إن كل المواعيد النهائية التي حددت في اتفاقية بون قد تم الوفاء بها في أوانها. وربما أهم تلك قد تجلى في عقد الاجتماع الطارئ للويا جيرغا وهو حدث شكك العديد من الناس في تحققه. وكونه قد حدث فعلا وفي موعده وبدون أي حادث واحد من حوادث الأمن يعتبر في حد ذاته إنجازا عظيما. واللويا جيرغا هي مؤسسة تقليدية في أفغانستان و لم تكن بصورة تاريخية مؤسسة تمثيلية. ولكن

هذه اللويا جيرغا التي حدثت بعد ستة شهور من نهاية صراع طويل مرير لم يكن يقصد بها أن تكون عملية ديمقراطية كاملة أو تمثيلية بالكامل ولا يمكن لها أن تكون كذلك من الناحية الواقعية. ورغم ذلك فإنها تضمنت عناصر ديمقراطية كبيرة ومبتكرة. ونتيجة لذلك فإن ثلثي المندوبين المشتركين البالغ عددهم ١ ٦٠٠ قد انتخبهم الناس أنفسهم بالفعل. ويمثل هؤلاء الأعضاء كل الفئات العرقية والسياسية، و٢٠٠ عضو منهم نساء. ولم يكن ثمة سابقة لشيء من ذلك في أفغانستان. واجتمع أولئك المندوبون ما يزيد عن أسبوع، بلا بنادق أو رصاص، للبدء في مناقشة عدد من أشق المسائل التي تواجه البلد وأكثرها إثارة للجدل، فأحيوا آمالاً عظيمة في المصالحة الوطنية. وشكّل اللويا جيرغا من هذه الوجوه جميعاً، وإن افتقر إلى الكمال، خطوة هامة للأمام في عملية السلام.

ورغم هذه الإنجازات، ما زالت هناك تحديات ومشاكل لا حصر لها. وفي مقدمتها مسألة الأمن، وهو من أهم المتطلبات الحاسمة بالنسبة لإقرار السلام المستدام ولو أنه بقي صعب المنال في كثير من أرجاء هذا البلد. فما زال السؤالان اللذان كانا يواجهاننا منذ ستة أشهر، عن عدد أفراد الطالبان والقاعدة الذين ما زالوا في أفغانستان، ونوع الخطر الذي يشكلونه في الواقع بالنسبة لاستقرار البلد، بلا جواب. ولا بد لنا من افتراض أن هاتين الجماعتين ما زالتا تشكلان خطراً إلى أن نرى ما يثبت عكس ذلك.

ولا يزال الأمن مضطرباً في كثير من مناطق البلد. فقد تدهورت الحالة تدهوراً خطيراً في الآونة الأخيرة في الشمال، على سبيل المثال، وبلغ هذا التدهور ذروته في الاغتصاب الجماعي المأساوي لإحدى العاملات في تقديم المعونة الشهر الماضي. وقد وثّقت الأمم المتحدة منذ شهر كانون الثاني/يناير ما يتجاوز ٧٠ حادثاً أمنياً خطيراً في تلك المنطقة يمس وكالات المعونة أو الفئات الضعيفة. ولا تمثل هذه القائمة حتى بداية الإحاطة بمدى انعدام الأمن الذي لا بد أن يعانيه الأفغان في حياتهم اليومية في بعض بقاع هذا البلد، وهم يرون أنفسهم بصفة دائمة تحت رحمة الجماعات المسلحة.

وقد أثرت هذه المسألة مع القادة في الشمال وأوضحت لهم أنهم يتحملون المسؤولية عن تقديم المجرمين ومن ينتهكون حقوق الإنسان إلى العدالة في نهاية المطاف. كما نقلت إليهم مراراً تحذير مجلس الأمن من احتمال أن يؤدي استمرار انعدام الأمن إلى صرف المانحين عن الاستثمار في هذه المنطقة.

غير أن المفتاح الحقيقي لإعادة استتباب الأمن يكمن في إنشاء جيش وطني وقوة شرطة وطنية، مع الأخذ ببرنامج قوي للتسريح. ولن يقل عن ذلك في الأهمية إدخال الإصلاح المعتزم على مديرية الأمن الوطنية. فقد أفيد بوفاة أحد الشبان في الشهر الماضي في ظروف أقل ما توصف به أنها غامضة، وذلك بينما كان رهن الاحتجاز في المديرية المذكورة. ولم يعد هذا الأمر مقبولاً في عالم اليوم، وأهم من ذلك أنه ليس مقبولاً لدى شعب أفغانستان، الذي يلزم أن يشعر بالحماية لا بالتهديد من قِبل الاستخبارات وغيرها من الدوائر الأمنية في بلده.

وقد سلط الرئيس قرضاي الأضواء على إنشاء الجيش الوطني والشرطة الوطنية وإصلاح إدارة الأمن بوصفها من أرفع أولوياته خلال الفترة الانتقالية، ولكنه سيحتاج إلى التزام واضح من قادة الفصائل، وإلى قدر أكبر كثيراً من دعم المجتمع الدولي المتسم بالإصرار واستدامة، في سبيل تحقيق تلك الأهداف.

ويؤدي شركاؤنا الأمريكيون والألمان عملاً طيباً للغاية في تدريب الجيش والشرطة على التوالي. ولكن من الضروري قبل الاندفاع قدماً للأمام في هذا التدريب أن

نكفل إعداد استراتيجية شاملة لهاتين المؤسستين، لا يمثل التدريب إلا جزءاً منها؛ استراتيجية يلزم أن تحظى بتأييد الإدارة الانتقالية والجهات المانحة على السواء. ولا بد من كفالة انضمام مثيري القلاقل المحتملين أو تحييدهم. فبدون ذلك لن يكون لنظام وطني للأمن أي فرصة للنجاح.

فلا غنى، على سبيل المثال، عن وضع خطط للتخلص تدريجياً ممن يدعون أنفسهم الآن جنوداً وأفراداً للشرطة، حتى لا ننشئ قوة جديدة للشرطة وجيشاً جديداً في بلد يوجد فيه أكثر مما ينبغي من هذه القوات. ولا بد من التحقق من التزام الوزارات المعنية باتباع طرق مستدامة للتجنيد وكفالة أن القوات الجديدة تتمتع بالتسليح والتجهيز المناسبين. ويجب التأكد من وجود الثكنات لإقامة المتدربين الجدد وتوافر الموارد اللازمة لدفع مرتباقم على المدى الطويل. وسوف يلزمنا لهذا الغرض تحويل الالتزامات الدولية إلى مساهمات ملموسة، سواء في الصندوق الاستئماني للجيش، الذي ستديره بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، أو في الصندوق الاستئماني للقانون والنظام الخاص بأنشطة الشرطة، الذي يقوم بإدارته برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وسوف يستغرق كل ذلك بعض الوقت، ولكنه سيكون وقتاً أحسنت الاستفادة به إذا أدى إلى إقامة مؤسسات مستدامة حقاً. بيد أنه يوجد بالبلد فراغ أمني حقيقي، مما يترك لدى كثير من الأفغان شعوراً بالضعف وعدم اليقين إزاء مستقبلهم شخصياً ومستقبل بلدهم.

وقد سلمنا المرة تلو الأخرى بالتحسن الملحوظ الذي طرأ على الأمن في كابول خلال مدة تقل عن ستة أشهر، بفضل وجود القوة الدولية للمساعدة الأمنية. وقد أشادت جميع الوفود الأجنبية الزائرة لكابول على مدى الشهور القليلة الأخيرة بهذا التقدم واعترفت بأن الحالة الأمنية المضطربة في مناطق البلد الأخرى يمكن أن تعوق إحراز التقدم سواء على الجبهة السياسية أو على جبهة الانتعاش. غير أنه لا يبدو أن التدبير الوحيد الكفيل بتحسن الحالة الأمنية على وجه التحقيق، وهو توسيع نطاق القوة الدولية للمساعدة الأمنية ليمتد إلى أجزاء البلد الأخرى، يحظى بكثير من التأييد.

وما زلنا نرى أن توسيع نطاق هذه القوة من شأنه أن يحدث تأثيراً هائلاً على الأمن وأن من الممكن تحقيقه بعدد قليل نسبياً من الجنود، وبتكلفة قليلة نسبياً، ومع قليل من احتمال تعرض أولئك الجنود للخطر. وقد أشير إلى أنه يمكن طرح حلول بديلة لأغراض الأمن والنظر فيها انتظاراً لإنشاء الجيش الوطني والشرطة الوطنية. غير أنه لم تطرح أية أفكار من هذا القبيل، بل إن الترتيبات المتواضعة للغاية التي اقترحها الأمين العام من أجل توفير الأمن خلال انعقاد اللويا جيرغا لم تحظ بأي دعم.

وقد دخلت عملية السلام الآن مرحلة جديدة، ويجب علينا جميعاً أن نتحول إلى المهام الهامة المقبلة. ويتعين على الإدارة الأفغانية خلال المرحلة الانتقالية أن تترجم الأولويات التي أجملها الرئيس قرضاي إلى مجموعة من الأهداف القابلة للتحقيق، بما فيها الحكم الرشيد وبناء المؤسسات الرئيسية وتنفيذ مشاريع الإنعاش والتعمير. ويجب أن يعمل المجتمع الدولي ما يستطيع عمله لمساعدة الحكومة على أداء وظيفتها كوحدة وطنية متماسكة تتكلم بصوت واحد. كما يجب على السلطة الانتقالية أن تشرع سريعاً في إنشاء لجنة دستورية للاضطلاع بالمهمة الدقيقة المتمثلة في وضع دستور البلد الجديد.

أما فيما يتعلق بتعداد السكان، الذي كان إحدى الطلبات الموجهة إلى المجتمع الدولي في اتفاق بون، فقد أشار علينا الخبراء بأن هذا التعداد لا يمكن إتمامه قبل فترة تتراوح

بين ثلاث وخمس سنوات، بل ربما أطول من ذلك في ظل الظروف القائمة في أفغانستان. ورغم ذلك فإننا ننظر فيما إذا كان يتسنى تقليل هذا الإطار الزمني في حال توافر الحد الأقصى من الموارد.

وفي الوقت ذاته، سوف تضطلع شعبة المساعدة الانتخابية بإدارة الشؤون السياسية سريعاً بإجراء تقييم لما يلزم عمله من أجل البدء في الأعمال التحضيرية للانتخابات الوطنية، التي نُص عليها في اتفاق بون كذلك.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان وقطاع القضاء، أنشئت اللجان المنصوص عليها في اتفاق بون، ونرجو أن تبدأ عملها قريباً. ويتمثل هدفنا في المساعدة على تهيئة الأوضاع التي تتيح للأفغان أن يتولوا هذه المسائل بشكل كامل. ومن الواضح أنه سيتعين على المجتمع الدولي أن يقدم مساعدات كبيرة، سواء مالية أو تقنية أو سياسية، لإعانة هذه اللجان على القيام بمهامها الصعبة والدقيقة، الأمر الذي سيكون حاسماً في إعادة القابلية للمساءلة وسيادة القانون إلى ربوع أفغانستان. بيد أن هذه العملية يجب أن يتولى قيادتها وتنفيذها الأفغان أنفسهم.

ولا يجب أن ننسى أيضاً أنه ما زالت توجد في أفغانستان أزمة إنسانية وأن هذه الأزمة من المحتمل أن تستمر لبعض الوقت. فنحن نواجه حالات عجز في التمويل، ولكن اللاجئين آخذون في العودة بأعداد قياسية، في غياب معظم الخدمات التي من شأنها أن تتيح لهم الاستقرار والاندماج من جديد في المدن والقرى التي انحدروا منها، بدلاً من التدفق على المراكز الحضرية التي تنوء بالازدحام والأعباء بالفعل. وفي الوقت ذاته فإن الجفاف مستمر والأمن الغذائي للأسر المعيشية عرضة للخطر. وسيواجه ملايين الأفغان الضعاف بعد شهور قليلة من الآن شتاء قاسياً آخر.

وبالإضافة إلى مد يد العون لحكومة أفغانستان في الوفاء باحتياجات شعبها الإنسانية، يجب علينا أن ندعم الجهود المبذولة لتحقيق الانتعاش والتعمير بشكل مستدام. ولكن الانتعاش والتعمير يتحققان ببطء ولم تترجم التعهدات المقطوعة في طوكيو بعد إلى تحسينات عملية في حياة عامة الأفغان. وتتوقع الإدارة الانتقالية في الوقت ذاته أزمة خطيرة فيما يتعلق بقدرتها على تغطية النفقات المتكررة بعد انقضاء الأشهر الأربعة إلى الستة القادمة.

وهكذا، فمع التسليم بأن الجهات المانحة كانت بالغة السخاء حتى الآن، ومع الاعتراف بأن تأثير معظم مشاريع الانتعاش والتعمير لا يمكن أن يظهر فوراً، من الضروري مواصلة الالتزام وتحويل التعهدات بشكل عاجل إلى التزامات. وأعلم أن هيئة التنسيق بين وكالات تقديم الغوث في أفغانستان، وهي الهيئة المنسقة بين أهم المنظمات غير الحكومية الأفغانية والدولية العاملة في أفغانستان، تشاطرنا ما يساورنا من شواغل في هذا الشأن. وقد دلت الاجتماعات التي عقدها مؤخراً في أوروبا الفريق التوجيهي لتعمير أفغانستان، وفريق تقديم الدعم لأفغانستان، ومجموعة الـ ٨ على أن الجهات المانحة تعتزم المضي في الطريق إلى النهاية وكفالة عدم تعرض أفغانستان لحالات تأخير تقعدها عن توفير أبسط الضروريات لأشد مناطقها وسكانها احتياجاً إليها.

وفيما يتعلق بهيكل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ما زالت الفلسفة التي تقوم عليها هذه البعثة كما هي، وتتمثل من ناحية في تحقيق التكامل، بحيث ترتبط الأنشطة السياسية بالأنشطة في قطاعات الإغاثة والإنعاش والتعمير وتستفيد منها، كما ترتبط بالمجالات الأربع الأخرى المتعددة القطاعات، وهي نوع الجنس وحقوق الإنسان وسيادة القانون والتسريح. ومن ناحية أخرى، سيكون تمثيل العنصر الأجنبي في البعثة خفيفاً وتحاول

بنـاء القـدرات الأفغانيـة، حـتى يتسـنى للأفغـان أن يتسـلموا بأسرع ما يمكن أكبر عدد من الوظائف الـتي نضطلع بها الآن.

ومـع أن التكـامل حـادث الآن، يلـزم أن نزيـد مـن سـرعته. بـل إن القواعـد واللوائـح والثقافـات المختلفـة والمتضاربـة أحيانـاً في أجـهزة الأمـم المتحـدة الخاصـة بحفـظ السلام والسياسية والمتعلقـة بتقـديم المسـاعدات قـد جعلـت عملية التكامل الصعبة بالفعل أشق وطأة.

وكانت هذه بالنسبة لنا عملية تعلم، ولكني أعتقد أن أسرة الأمـم المتحـدة برمتـها ملتزمـة بهدفنـا المتمثـل في أن تكفل أنشطة المنظمة تعزيز القدرات الأفغانية، وليس فقـط قدراتنـا نحـن المؤسسـية، وثانيـا، أن نسـتجيب للأولويـات المنصوص عليها في إطار التنمية الوطنية الذي وضعته الإدارة الانتقالية، وليس للبرامج والأولويات الخاصة بنا.

وقد اضطُلع بقدر كبير من العمل الشاق لتحديـد اتجاه اسـتراتيجي واضـح لجميـع أنشـطتنا الخاصـة بالإنعـاش والإغاثـة والتعمـير. وكـان تعيـين أمانـات الـبرامج عنصـراً ضروريـاً في هـذا الجـهد المبـذول للجمـع بـين الوكـالات والجهات المانحة في مجموعات برنامجية ومساعدة الإدارة على معرفة الموارد الوافدة على البلد، ومن يعمل وماذا يعمل وأين يعمله. غير أن من التحديات الكبرى التي لا يزال يتعين أن تعالجـها بعثـة تقـديم المسـاعدة مـع شـركائها في الأسـابيع والأشهر المقبلة النهوض بإدارة المعلومات وتعميمها.

وفيما يتعلق بقلة الظهور الأجنبي، أحرز شيء من التقدم في هذا الصدد أيضاً، ولكني أرى أن نواصـل العمـل لنجعل إيصال الخدمات لشـعب أفغانسـتان أكـثر فعاليـة في التكلفة حتى مما هو عليه الآن. ويجب لذلك أن يسأل كل جزء من أجزاء منظومة الأمم المتحدة نفسه عما إذا كانت مشاركته في قطاع معين تستند إلى أنه يوفر ميزة نسبية.

ومن دواعي قلق السلطة الانتقالية أن الجهات المانحة لا تزال مترددة في تقديم جزء كبير من الموارد المالية مباشرة إلى الميزانيـة الوطنيـة، بينمـا تسـتمر في توجيـه الكثـير مـن مساعداتها عن طريق الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكوميـة. وسيتمثل عنصر أساسي من عناصر الدور الذي تؤديه البعثة خلال الأشهر الـ ١٨ القادمة في المساعدة على بناء القـدرة الوطنية والثقة في نظم الإدارة حتى تتدفق المساعدة الدوليـة بـالفعل مباشـرة بدرجـة أكـبر إلى الإدارة ومنظمـات المجتمـع المدني الأفغانية، جاعلـة وجـود الأمـم المتحـدة أقـل ظـهوراً وأكثر فاعلية. وقد تم هذا بالفعل في ميدان إزالة الألغام، وفيه نمـوذج قـوي جـداً ومشـجع لأن تحتذيـه بقيـة أسـرة الأمـم المتحدة.

ولكي نحقق هذا في كافة المجالات، نعتزم التشـديد إلى أقصـى حـد علـى دعـم تطويـر القـدرات داخـل نطـاق الإدارات على الصعيدين المركزي والإقليمـي، لـتزيد بذلـك عدد المهنيين الأفغان لدى منظومة الأمم المتحدة ذاتها. ومن شأن هذا أن يقطع شوطاً بعيداً صوب تحقيق الأهداف التي استند إليها تكوين بعثة تقديم المساعدة.

وقـد أدى المرحـوم الحـاج عبـد القـادر دوراً إيجابيـاً للغاية في أثناء انعقاد اللويا جيرغا، وكـان الدعـم الـذي قدمـه في مسـقط رأسـه جـلال أبـاد حاسمـاً في نجـاح المراحـل التحضيرية هناك إلى حد بعيد. وكنا نتطلـع إلى إسـهامه في المرحلة التالية من عملية السلام، بوصفه نائباً لرئيس السـلطة الانتقالية. وسنفتقده كثيراً. وفي اغتياله المحـزن تذكـرة بأنـه مهما بلغت الإنجازات التي شهدتها أفغانستان إلى الآن، فإن عملاً أو حادثاً وحيداً خليق بأن يبعـث الخـوف في نفـوس أقوى الناس في أفغانستان، وأن ينطوي على إمكانية زعزعة استقرار الحالة بدرجة خطيرة.

وقد كنا سعداء الحظ حتى الآن، لقلة ما جرى من هذه الحوادث. ولكننا وعملية السلام تتحرك قدماً للأمام يجب أن نستعد لمزيد من الانتكاسات، بل وربما لأزمات، لأن حالة تبلغ من التعقيد ما في أفغانستان تستعصي على الحلول السريعة واليسيرة. وينبغي أن يتمثل الرد على المآسي من قبيل اغتيال الحاج عبد القادر في مزيد من الإصرار على التعاون مع الشعب الأفغاني ومع أولئك القادة الذين كرسوا أنفسهم بالتضافر مع حميد قرضاي لعملية السلام.

وقد ذكّرنا أشرف غني، وزير مالية أفغانستان الجديد، في اجتماع فريق تقديم الدعم لأفغانستان في جنيف الأسبوع الماضي بأن أفغانستان قد بلغت مفترق طرق بعد إنشاء الإدارة الانتقالية. وقد صادفتنا مفترقات طرق كثيرة أخرى في الأشهر التي انقضت منذ مؤتمر بون، وأرجو أن نكون قد اتخذنا المنعطف الصحيح في غالب الأحيان.

ويتمثل التحدي الماثل أمامنا الآن في أن نثبت لشعب أفغانستان أننا لن نكف عن المشاركة حتى نفي بالوعود التي قطعناها له، وأننا لن ندع الانتكاسات توقف مسيرتنا. فنحن مدينون بهذا لشعب أفغانستان وللأمن الإقليمي والعالمي، لأننا شدّما نعرف أن عدم الاستقرار في تلك البقعة النائية من العالم يمكن أن يكون له تداعيات أبعد كثيراً من حدود أفغانستان.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر الممثل الخاص شكراً حاراً على إحاطته البالغة الأهمية، التي تضمنت عدداً من الرسائل التي سيود أعضاء المجلس أن يولوها اهتمامهم الوثيق.

السيد محبوباني (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): أمامي نص معدٌّ يا سيدي الرئيس، ولكن السفير الإبراهيمي كما قلتم لتوكم قد طرح بعض الرسائل البالغة الأهمية التي يلزمنا الرد عليها. ومن ثم فإني سأخرج قليلاً عن النص الذي معي، وأعتذر إن بدت ملاحظاتي بالتالي مفككة بعض الشيء. غير أن هناك ثلاث أو أربع نقاط نود الإعراب عنها بصفة أساسية.

وأول نقطة هي أن نهنئ السفير الإبراهيمي وفريقه على ما يقومان به من أعمال طيبة في أفغانستان. والإطراء هو في العادة أيسر جزء من عملنا. ولكن نظراً لأننا نزجي الثناء كل مرة يأتي فيها ممثل خاص للأمين العام إلى هنا ليخاطبنا، فإن مدائحنا تصير روتينية لدرجة أن من الصعب علينا أن نشرح أنها هذه المرة صادقة وليست جوفاء روتينية. ولحسن الحظ أنني وأنا أبحث عن ألفاظ وجدت ضالتي في تقرير الأمين العام، حيث يقول إن:

> ”وقد تعرض موظفو [بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان]، تحت القيادة الحكيمة والملهمة للأخضر الإبراهيمي، لظروف عسيرة، وساعات طويلة وكثير من التوتر وانعدام الراحة خلال الأشهر الستة الماضية. ومع ذلك فقد تمكنوا من تحقيق نتائج جيدة في جميع أنشطتهم، إن كانت سياسية أو إنسانية أو إنمائية أو سوقية أو إدارية“. (*S/2002/737*، الفقرة ٧١)

وأرى أن هذا البيان متحفظ من جانب الأمين العام. وأقول هذا بعد أن أحطت علماً بالنقاط التي أكدها لنا السفير الإبراهيمي. فهو، أولاً، قد قال إن بعثة تقديم المساعدة تفعل ذلك مع قليل جداً من الظهور الأجنبي. وهو، ثانياً، لم يقتصر في حديثه على التعقيدات التي ينطوي عليها التعامل مع حل سياسي من الواضح أنه معقد في أفغانستان بل تكلم أيضاً عن التعقيدات الكامنة في محاولة تحقيق التكامل في أسرة الأمم المتحدة داخل أفغانستان. ونحن نثني حق الثناء على السفير الإبراهيمي لكل ما فعله.

وتتعلق نقطتي الثانية بالحالة السياسية. وقد رسم تقرير الأمين العام الصادر في ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ عن آخر تطورات الحالة في أفغانستان وما تنطوي عليه من آثار للسلام والأمن الدوليين، فضلاً عن العرض الذي قدمه السفير الإبراهيمي، صورة متوازنة وواقعية لما عليه الأمور في أفغانستان. ونرجو أن تجري دراستهما حتى بعد انتهاء هذه الاجتماعات. والشيء الملحوظ الجدير بأن نحيط به علماً، على الرغم من التسلسل الزمني الطموح الذي وضعه اتفاق بون والتعقيدات الأصيلة التي أوجدتها سنون الحرب والإهمال، فإن عملية بون تسير في مسارها الصحيح إلى حد كبير.

وقد تمثل الإنجاز الكبير في كل هذه العملية في انعقاد الاجتماع الطارئ للويا جيرغا. ويمكننا أن نشير إلى مواطن الضعف في اللويا جيرغا. ومع ذلك فقد كان كما قال السفير الإبراهيمي منذ دقائق اجتماعاً شك كثير من الناس في أن ينعقد على الإطلاق. فانعقاده، في موعده ودون حادث أمني وحيد، هو في حد ذاته إنجاز عظيم. وأتفق مع تقييم السفير اتفاقاً كاملاً. فمن المؤكد أن اللويا جيرغا قطع شوطاً بعيداً صوب إيجاد سلطة انتقالية أكثر توازنا وأوسع قاعدة وأفضل تمثيلاً في أفغانستان. وتمخضت عن هذه النتيجة الممارسة والمساهمة من جانب الأفغان. ونرى أن اللويا جيرغا ربما يكون قد وضع بالفعل الأساس اللازم للتغيير، وذلك كما ذكر الأمين العام في التقرير، من خلال ”تعزيز معيار جديد للمشروعية، ألا وهو أن السلطة ينبغي أن تستند إلى المشاركة الشعبية بدلاً عن القوة العسكرية“. (*S/2002/737*، الفقرة ٤٢)

ونعلم جميعاً أنه ما زالت توجد تحديات كبيرة بالرغم من هذه الإنجازات. والواقع أن السفير الإبراهيمي قد فصّل تلك التحديات تفصيلاً في ملاحظاته هنا اليوم. ويتمثل أول التحديات وأكبرها في وجود هيكل أساسي قائم للسلطة ناجم عن عقدين أو ثلاثة عقود من الصراع في أفغانستان. ونشير هنا إلى جميع الفصائل المسلحة في مختلف مناطق هذا البلد. والتحدي الذي يواجهنا اليوم هو أن نحاول إقناع تلك الفصائل المسلحة بالانضمام إلى العملية السياسية الرئيسية في البلد. والنبأ السار الذي أفادنا به السفير الإبراهيمي هو أن ”أحداً لم يتخل عن العملية السلمية“ (انظر أعلاه). ذلك هو النبأ السار. ولكنه لا يكفي. ويتمثل التحدي في المضي خطوة أبعد منه، لدمج أولئك القادة العسكريين الإقليميين، ومحاولة إقناعهم بأن مصلحتهم في الأجل الطويل تكمن في التخلي للسلطات المركزية عن أية سلطة اقتصادية وسياسية يتمتعون بها في أقاليمهم. وهذا أحد النداءات التي اعتزمت توجيهها.

وكنت أريد أن أوجه ثلاثة نداءات أخرى، أولاً، أن أدعو الرئيس حميد قرضاي، بعد حصوله بشكل مقنع على ثقة الاجتماع الطارئ للويا جيرغا، إلى أن يضاعف الجهود التي يبذلها لبسط سلطة الإدارة الانتقالية خارج نطاق كابول؛ وثانياً، أن أهيب بالأفغان المقيمين في الشتات أن يستجيبوا لدعوة الرئيس قرضاي بالعودة للمساعدة على تعمير أفغانستان، الأمر الذي من شأنه أن يساعد أفغانستان بقدر أكبر كثيراً من توجيه النقد من بعيد؛ وثالثا، أن أدعو المندوبين الأفغان الذين شاركوا في الاجتماع الطارئ للويا جيرغا والذين أبدوا قدراً هائلاً من الشجاعة السياسية والنضج السياسي إلى مواصلة إظهار هذه الدرجة من الالتزام في الشهور والسنين المقبلة.

وأدرك بعد أن أطلقت هذه النداءات أنها لا يمكن أن تحظى بالمصداقية ما لم نستطع على نحو من الأنحاء الاستجابة للشواغل التي تساور من وجِّهت إليهم. وقد أخبرنا السفير الإبراهيمي لتوه أن في مقدمة هذه الشواغل مسألة الأمن، الذي يشكل أحد المتطلبات الرئيسية الهامة للسلام المستدام، مع أنه ما زال بعيد المنال في كثير من مناطق هذا البلد.

وأرى أن هذه ربما تكون الرسالة الرئيسية التي حاول السفير الإبراهيمي نقلها إلينا. فقد سبّب اغتيال نائب الرئيس الحاج عبد القادر، كما جاء في ملاحظاته، قدراً لا يستهان به من الارتجاف في أفغانستان.

وأصابتني بالانزعاج الشديد كذلك ملاحظات السفير الإبراهيمي بشأن التخويف الذي تنخرط فيه مديرية الأمن. إذ أشار إلى حالة شاب قضى نحبه بعد الاستجواب. ولا أعرف ما إذا كان السفير الإبراهيمي سيرد على بعض الأسئلة فيما بعد. فإذا كان سيفعل، فهل يستطيع أن يخبرنا كيف يمكن لنا أن نحاول جعل مديرية الأمن الوطنية، التي نفهم أنها تثير كثيراً من الخوف داخل كابول وفي غيرها من الأماكن بأفغانستان، أكثر انفتاحاً وقابلية للمساءلة ضماناً لعدم النظر إليها باعتبارها قوة سلبية في أفغانستان؟ ولكن هذا ليس سوى جزء صغير من الصورة.

أما المسألة الأكبر فهي التحدي المتمثل في إقرار الأمن، لا في كابول وحدها وإنما في كافة ربوع أفغانستان. ومن دواعي سرورنا أن السفير الإبراهيمي طبق القواعد الواردة في تقرير الإبراهيمي حين تحدث إلينا اليوم وأبلغ مجلس الأمن ''بما يحتاج منه أن يعرفه، لا بما يريد هو أن يسمعه'' (*S/2000/809*، الفقرة ٦٤).

ووجدت شجاعة فائقة في دفاع السفير الإبراهيمي، والأمين العام أيضاً، القوي للغاية عن إمكانية توسيع نطاق القوة الدولية للمساعدة الأمنية إلى باقي أجزاء البلد.

وآمل أن يحيط المجلس علماً بما قاله بعد أن دعا إلى توسيع نطاق القوة. فقد جاء فيه:

> ''وما زلنا نرى أن توسيع نطاق هذه القوة من شأنه أن يحدث تأثيراً هائلاً على الأمن وأن من الممكن تحقيقه بعدد قليل نسبياً من الجنود، وبتكلفة قليلة نسبياً، ومع قليل من احتمال تعرض أولئك الجنود للخطر'' (انظر أعلاه).

والحجة التي يسوقها السفير الإبراهيمي إلينا قوية نوعاً ما، وأظن أني لا أفشي سراً إذا قلت إن بعض الناس سيخالجهم الشك بشأن ما يقترحه، ولكني ألتمس أن يسلط الضوء على تلك النقطة حين يرد على الأسئلة. والواقع أن طلبه يحظى بالعطف والتأييد من جانب معظمنا. ولعل الدعوة لتوسيع نطاق القوة خارج كابول ترسخ بعض الشيء في أثناء هذه المناقشات الدائرة هنا إذا تسنى له أن يستطرد قليلاً في هذه المسألة.

وبطبيعة الحال فإن جميع النداءات الأخرى التي أطلقناها من خلال القادة الإقليميين بالانضمام إلى العملية السياسية الرئيسية، كما أسلفت القول، ودعوة الرئيس قرضاي لتوسيع نطاق سلطته، كل ذلك مرتبط بإقرار الأمن. ويحدوني الأمل في أن نظهر خلال هذا الاجتماع قدراً كبيراً من التأييد للنداء الذي وجّهه إلينا السفير الإبراهيمي.

وفي الختام، كلمة سريعة عن الحالة الإنسانية. وهنا بالطبع نعلم جميعاً أنه برغم تفادي الجانب الأسوأ من الأزمة الإنسانية في أفغانستان، فإنه ما زال يلزم عمل الكثير في المجالات ذات الصلة بالإغاثة الإنسانية والإنعاش والتعمير.

ونعلم جميعاً أن الجهات المانحة قطعت على نفسها تعهدات سخية في مؤتمر المانحين بطوكيو، ولكن السفير الإبراهيمي في هذا الشأن أيضاً، كما أخبرنا لتوه، يدعو إلى ترجمة التعهدات المقطوعة بصفة عاجلة إلى التزامات. ويحدوني الأمل في أن يكون ذلك أيضاً وشيك الحدوث.

وفي الختام، أود أن أطرح نقطتين. الأولى هي تأكيد النقطة التي أبداها السفير الإبراهيمي في ختام كلمته، حيث قال:

"ويتمثل التحدي الماثل أمامنا الآن في أن نثبت لشعب أفغانستان أننا لن نكف عن المشاركة حتى نفي بالوعود التي قطعناها له، وأننا لن ندع الانتكاسات توقف مسيرتنا. فنحن مدينون بهذا لشعب أفغانستان وللأمن الإقليمي والعالمي" (انظر أعلاه).

ومن دواعي سروري أنه أضاف عبارة أخيرة، يقول فيها:

"لأننا شدّما نعرف أن عدم الاستقرار في تلك البقعة النائية من العالم يمكن أن يكون له تداعيات أبعد كثيراً من حدود أفغانستان".

ونحن نؤيد ذلك الاستنتاج.

وأود أن أمر مر الكرام على نقطة أخرى. فقد خطر لي وأنا أصغي إلى السفير الإبراهيمي أن الدرس الكبير الذي يمكن أن نتعلمه من آخر مثال مستمد من أفغانستان ربما يتمثل في أن لدى الناس في الواقع رغبة عميقة للغاية في السلام، ولو كان ذلك في بلد كأفغانستان عانى عقوداً من الصراع ويُعرف عنه اتسامه بتقاليد حربية، وهكذا. وإن استطاع المجتمع الدولي أن يمد إليهم ولو أدنى قدر من العون، فإنهم يريدون اغتنام تلك الفرصة والعودة إلى حياة طبيعية يظلها السلام.

وإذا تسنى لنا أن ننجح، بمعنى من المعاني، في إبعاد عقود من الصراع في بلد مثل أفغانستان، فلك أن تتخيل تأثير ذلك على عقول الناس في البلدان الأخرى التي مرت بصراعات تقل عن ذلك كثيراً ولكنها أيضاً تتوق للعودة إلى الحياة الطبيعية. ومن ثم، فإننا إذا استطعنا بمشاركة أجنبية طفيفة أن نعكس مسار الأمور في أفغانستان، فلك أن تتصور ما يمكننا عمله في سائر البلدان في أنحاء العالم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سوف أعود بالفعل إلى السفير الإبراهيمي، ولعل ذلك يكون مرة قبل أن نختتم جلسة الصباح ثم في نهاية المناقشة برمتها، إذا استطاع البقاء معنا طيلة هذه المدة.

السيد تافروف (بلغاريا) (تكلم بالفرنسية): تود بلغاريا أن تنضم إليكم يا سيدي الرئيس في توجيه الشكر للسفير الإبراهيمي وفريقه على العمل الممتاز الذي يضطلعون به بالنيابة عن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في أفغانستان.

وقد حقق اجتماع اللويا جيرغا نجاحاً عظيماً، مما يشهد بتصميم الشعب الأفغاني على أن يمسك بزمام الأمور في بلده من جديد. ويعزى ذلك النجاح أيضاً إلى مقدرة السفير الإبراهيمي وحنكته، ونود أن نشكره أصدق الشكر.

وتعرب بلغاريا، وهي من البلدان المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي، عن تأييدها الكامل للبيان الذي سيدلي به سفير الدانمرك بعد قليل بالنيابة عن الاتحاد.

واسمحوا لي بإبداء بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

يتمثل الحدث الرئيسي في أفغانستان الذي حملنا على التفاؤل بشأن مستقبل ذلك البلد الذي طالت معاناته، كما أسلفت القول، في نجاح اللويا جيرغا، وهو هيكل أفغاني تقليدي وتعبير عن إرادة الشعب الأفغاني في العيش في سلام وانسجام. فلا بد من الإشادة بالنجاح المدهش الذي حققه اللويا جيرغا، بالرغم من مختلف المحاولات التي بُذلت للتخويف بل والهجمات المباشرة التي شُنت على العملية السياسية.

وقد دارت بالفعل مناقشات سياسية حقيقية فيما بين الأفغان أنفسهم خلال انعقاد اللويا جيرغا. ومثل انتخاب حميد قرضاي لرئاسة الإدارة الانتقالية تطوراً إيجابياً للغاية. ولا جدال في أن الرئيس قرضاي هو الشخص

المناسب للاضطلاع بهذه المهمة في أفغانستان في هذه الفترة، ونرجو له كل التوفيق في عمله لإعادة تعمير هذا البلد.

ولا سبيل إلى المبالغة في تأكيد الدور الذي تقوم به القوة الدولية للمساعدة الأمنية في كفالة الأمن في كابول. ونود أن نعرب عن تقديرنا لعملية تسليم المملكة المتحدة مهام الدولة القائدة إلى تركيا التي تمت بشكل منظم. ونرى أن الأمر الذي وجهه الجنرال زورلو بالسيطرة على المنطقة الواقعة إلى الشمال من كابول أمر إيجابي وسوف يسهم في تعزيز الأمن في عاصمة أفغانستان، ولا سيما أمن المطار الدولي.

وقد حان الوقت الآن لبناء المؤسسات الأفغانية، كما قال السفير الإبراهيمي.وهذه مهمة بالغة الأهمية. وينبغي أن يمد المجتمع الدولي يد المساعدة في إنشاء جيش وطني حقيقي وشرطة وطنية حقيقية، أي قوات أمنية جديرة بهذا الاسم. وبلغاريا مشاركة في هذا الجهد الدولي، وأود أن أبلغ المجلس بأن الحكومة البلغارية اتخذت بالأمس قراراً بهذا المعنى، وعلى وجه التحديد بتزويد الجيش الأفغاني الناشئ من جديد بالمعدات العسكرية. وسيواصل بلدي تقديم مساعداته في المستقبل.

واسمحوا لي بالإشارة في هذا السياق إلى أننا نؤيد النهج الذي تأخذ به الأمم المتحدة تجاه القوات الأمنية الأفغانية، ومؤداه أن تكون هذه القوات ممثلة، متعددة الأعراق، متوازنة، وأن تنطبق هذه المعايير أيضاً على مؤسسات أفغانستان الرئيسية.

وتدين بلغاريا دون تحفظ العمل الإرهابي الذي أدى إلى وفاة نائب الرئيس الحاج عبد القادر. ويصور هذا الاغتيال بالضبط مدى هشاشة العملية السياسية في أفغانستان. كما يدل على وجوب أن يبقى المجتمع الدولي ملتزماً بتقديم المساعدة لتلك العملية.

ونود أن نوجِّه اهتمام المجلس مرة ثانية إلى أهمية مكافحة إنتاج المخدرات. ذلك أن بلدي يقع على طريق الاتجار في المخدرات، التي يأتي معظمها من أفغانستان. وقد شهدنا بعض النجاح المبدئي في هذا المجال، ونشعر بالسرور إزاءه.

وفي الختام، أود الإشارة إلى أن بلغاريا قد قررت تمديد ولاية وحدتها في قوة المساعدة الأمنية الدولية لمدة ستة أشهر بدءاً من ٢٠ حزيران/يونيه. ومنذ شهرين أعادت بلغاريا إقامة وجود دبلوماسي دائم في كابول. كما أنها عاكفة على بذل الجهود الثنائية لتوفير مزيد من المساعدة لأصدقائنا الأفغان، ولا سيما في مجال الطاقة. ونحن آخذون في توطيد دعائم تعاون هام في المجال المذكور، ويوجد في كابول حالياً وفد من الخبراء البلغار لدراسة الخطط في هذا الصدد.

السيد نغروبونتي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): من دواعي سروري أن أنضم إليكم يا سيدي الرئيس وإلى الوفود الأخرى في الترحيب بعودة السفير الإبراهيمي بيننا في المجلس. وأود أن أعرب عن احترامي الشخصي وعن إعجابي بما أنجزه منذ كان هنا آخر مرة. وأظن أن العمل الذي قام به مدهش حقاً، وأرى أن التقدم الذي تم إحرازه في أفغانستان يعزى إلى حد كبير لجهوده ولحكمته الممتازة.

وبعد أن قلت هذا، وبالرغم من المدى الذي قطعناه، أظن أننا جميعاً متفقون على أنه ما زال أمامنا الكثير الذي يتعين إنجازه. وقد استمر تركيز الولايات المتحدة في أفغانستان منصباً على إدارة الحرب على الإرهاب. ويركِّز جنود التحالف في أفغانستان البالغ عددهم نحو ٨ ٠٠٠ فرداً على تدمير فلول القاعدة. وقد نجحنا بالتضافر مع شركائنا في التحالف في إيقاع الهزيمة بالنظام الفاسد الذي كان يؤوي

شبكة القاعدة، ونجحنا في قتل أو أسر ما يقل قليلاً عن نصف الـ ٣٠ أو نحو ذلك من كبار قادة منظمة القاعدة. ولاذ كثيرون غيرهم بالفرار. وقد أسهمت صور النجاح التي تحققت بأفغانستان في تحقيق قدر أكبر من النجاح في العثور على الإرهابيين في بقاع العالم الأخرى. بيد أننا يجب أن نتذكر، بالرغم من هذه التطورات المشجعة، أن القاعدة ما زالت خطيرة ونشطة، وما زالت تشكل تهديداً. وفي استقرار أفغانستان الطويل الأمد خير ضمان لكي لا يصبح هذا البلد من جديد بلداً خارجاً على القانون يوفر الملاذ للإرهابيين.

ولكي تحقق الولايات المتحدة هذه الرؤية الخاصة بأفغانستان المستقرة وتجعلها ملموسة فإنها ركّزت أيضاً على التحديات المتعلقة ببناء جهاز أمني قابل للمساءلة ومتسم بالفعالية في هذا البلد، والمتعلقة بتعزيز الحكم الداخلي في أفغنستان، وبتوفير المساعدة الإنسانية والإنمائية. ولا بد من أن يشكِّل الجيش الوطني الأفغاني في نهاية المطاف العمود الفقري لجهاز الأمن في أفغانستان. ولدينا ما يزيد على ٢٥٠ مدرباً عسكرياً من الولايات المتحدة وفرنسا يقومون بالعمل عن كثب مع الأفغان على تدريب الجيش. وتحرز الكتيبتان الأولى والثانية تقدماً في مرحلة التدريب الأساسي. وأوشكت الكتيبة الأولى على التخرج في الأسبوع القادم، وستبدأ الكتيبة الثالثة تدريباتها قبل نهاية تموز/يوليه.

وأود في ذلك السياق أن أعرب عن معاني شكرنا للدول التي التزمت بتقديم تبرعات للصندوق الاستئماني للجيش الوطني الأفغاني. ونقدر الإسهام الكبير الذي قدمته لكسمبورغ تقديراً عظيماً، فضلاً عن تعهد فنلندا بالتبرع لذلك الصندوق. يضاف إلى ذلك أن بلغاريا وبولندا وتركيا وجمهورية كوريا ورومانيا والمملكة المتحدة والهند تساعد في الجهد الخاص بالتدريب، وذلك بتقديم الأفراد أو التمويل أو المعدات. ولكن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتدريب جيش جديد لا تستطيع الوقوف بمفردها. فكما قال مجلس الأمن مراراً، يكمن جوهر الحل لمشكلة الأمن الأفغانية لدى الأفغان أنفسهم. وإجراء بعض الإصلاحات أمر حرج بالنسبة لتحقيق تلك الغاية.

ولا بد من أن تنشيء السلطة الانتقالية وزارة للدفاع وجيشاً وطنياً يتسمان بالتمثيل وتعدد الأعراق وعدم الاشتغال بالسياسة، ويعملان لصالح جميع الأفغان. ويجب أن يعمل الأفغان متضافرين من أجل الحيلولة دون تكرار العنف الذي وقع مؤخراً في الشمال، ولوضع حد للتسامح مع العنف الذي ظهر في جريمة اغتيال نائب الرئيس الحاج عبد القادر المروعة. وتؤيد الولايات المتحدة بقوة الجهود التي يبذلها الرئيس قرضاي لإنشاء مجلس دفاع وطني يضم جميع الوزارات الرئيسية سيوفر القيادة المتكاملة في شؤون الدفاع الوطني. ومن الخطوات الهامة في هذا السبيل إعداد خطة شاملة لتسريح المليشيات الإقليمية واستيعاب بعض أولئك الجند في جيش وطني. ونشيد بمساهمات اليابان الإيجابية للغاية من أجل إنشاء سجل للسلام وبرنامج للتسريح يرميان إلى الحد من وجود المليشيات الإقليمية.

وما زلنا نؤيد الجهود التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة لتوفير المساعدة في المجال الإنساني ومجال التعمير. ويلزم أن تعزز عملية التعمير السلطة الانتقالية وأن تضفي عليها المشروعية. ويلزم في الوقت ذاته أن نعزز قدرة السلطة الانتقالية على استيعاب المساعدات المقدمة وإدارتها على نحو متسم بالشفافية. وبينما ننتقل من الأزمة الإنسانية الحادة إلى مشروع التعمير الطويل الأجل، تستكشف السلطة الانتقالية والولايات المتحدة والمجتمع الدولي الطرق لترتيب أولويات المساعدة وتنسيقها بشكل أفضل. وقد ناقشنا الأسبوع الماضي في اجتماعات عقدت في باريس وجنيف كيفية النهوض بالتنسيق بين البرامج الدولية. ولعلي أغتنم هذه الفرصة للإشارة إلى أن إجمالي المساعدة الإنسانية المقدمة من

الولايات المتحدة في العامين ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ يتجاوز ٦٣٣ مليون دولار.

وختاماً، أود أن أثني من جديد على الممثل الخاص الإبراهيمي وزملائه في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لتفانيهم وما حققوه من إنجازات. فقد ساعدوا على بدء عملية رائعة في أفغانستان، وهم جديرون بعظيم التقدير لما يضطلعون به من عمل طيب.

السيد ريان (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): أعرب عن شكري للممثل الخاص الإبراهيمي على إحاطته الإعلامية التفصيلية. ومن دواعي سعادتنا البالغة أن نرحب به اليوم، ونحن نتطلع إلى المرحلة التالية من مشاركة المجتمع الدولي في أفغانستان. ويوجه وفدي الشكر إليه ومن خلاله إلى موظفي الأمم المتحدة في أفغانستان، على الإسهام المتصل الهائل الذي تقدمه الأمم المتحدة في المساعدة على استعادة الأمل والثقة في البلد المذكور. فالآن يوجد أساس يزداد صلابة يمكن لنا جميعاً مواصلة البناء عليه.

ونود كذلك أن نتوجه بالشكر للأمين العام على تقريره الشامل عن الحالة (S/2002/737)، الذي يحدد فيه بوضوح شديد ما يواجهنا الآن من تحديات. ويعرب وفدي عن تأييده الكامل للبيان الذي سيلقيه ممثل الدانمرك بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي بعد قليل.

لقد عبر اتفاق بون الذي توصل إليه الممثلون الأفغان منذ فترة لا تتجاوز كانون الأول/ديسمبر الماضي عتبة حرجة في وقت أوشكت فيه أفغانستان على الانهيار والتحول إلى فوضى كاملة. ثم بدأ الرئيس قرضاي، الذي أصبح الآن رئيس الجمهورية، والسلطة المؤقتة العمل البالغ المشقة لتنسيق عملية تعمير أفغانستان، بما فيها إقامة المؤسسات السياسية واستحداث عملية تتوخى على نحو تاريخي السماح لعامة الأفغان بالإعراب عن آرائهم. وهذه إنجازات خطيرة، حين نتذكر أين كنا في أفغانستان في الخريف الماضي.

ومع أن عملية اللويا جيرغا ربما شابتها بعض الشوائب، وهي شوائب يتعين علينا جميعاً أن نتعلم منها، فإن مجرد انعقاد اللويا جيرغا على الإطلاق، وتمخضه عن نتائج واضحة، لهو شهادة على إرادة الأغلبية الساحقة في أفغانستان أن تقطع صلتها بالماضي وتبدأ في إعداد إطار سياسي لمجتمع متعدد الأعراق فيه مكان للجميع.

ومن الضروري الآن أن تبسط الإدارة الانتقالية سلطتها في كافة أرجاء أفغانستان، وأن تعزز شرعيتها، وتبرهن للشعب في أنحاء أفغانستان على المنافع التي يمكن أن يجلبها السلام للجميع.

وبالرغم من النتائج الإيجابية التي ترتبت على انعقاد اجتماع اللويا جيرغا الطارئ، ثمة عناصر مترقبة في أفغانستان قد تحتفظ بحساباتها لمزايا شخصية تفوز بها كل من زاويته المختلفة، ولكنها تحدث أثراً جماعياً يتمثل في استمرار العمل التخريبي لمناهضة بناء سلام حقيقي ودائم في ربوع البلد. ولابد لنا من ضمان ألا يكون لتلك الحسابات أي احتمالات للنجاح.

وندين دون تحفظ اغتيال نائب الرئيس الحاج عبد القادر. فقد واكبت تلك المأساة الوحشية نوبة تشنج ملموسة في العملية السياسية الآخذة في التطور في أفغانستان. ولكننا نجد من المشجع جداً ذلك الهدوء الثابت في أوساط شعب رفض الوقوع في أحابيل القتلة. ويجب على الإدارة الانتقالية أن تجري الآن تحقيقاً كاملاً وشفافاً في جريمة الاغتيال هذه. ذلك أن تقديم مرتكبيها للعدالة، إن أمكن، من شأنه أن يهدئ مخاوف الأفغان العاديين الذين ما برح القلق يساورهم بشكل أوسع خشية أن ينتكس بلدهم ويعود

من جديد إلى نمط العنف الذي ثبتت على مدى عدة عقود قدرته على التدمير.

ويجب أيضاً إجراء تحقيق كامل في أعمال العنف السياسي البارزة الأخرى، بما فيها وفاة وزير الطيران المدني والسياحة في شباط/فبراير الماضي. ذلك أنه لابد من مواجهة العنف والإفلات من العقاب مباشرة في أفغانستان كما في غيرها بكل ما للمعايير والسلطة القانونية والأخلاقية والسياسية الدولية من ثقل. وتمثل السلطة الانتقالية خطوة بالغة الأهمية على الطريق إلى شكل أكثر تمثيلاً من أشكال الحكومة في أفغانستان. فقد علا صوت أبناء أفغانستان من جديد، بعد فترة طويلة من الصمت. ومن الأهمية بمكان الإصغاء لآرائهم وأفكارهم واستيعابها ونحن نتحرك صوب الإعداد للانتخابات المزمع إجراؤها في خلال ١٨ شهراً.

وقد أتاح اللويا جيرغا فرصة للمرأة بصفة خاصة للعودة إلى المشاركة في العملية السياسية. ومع أن هذه قد تكون خطوة صغيرة للأمام، فإنها رغم ذلك خطوة ملموسة وهامة. ونتطلع إلى مشاركة كبيرة من جانب المرأة في عملية التشاور المؤدية إلى الانتخابات.

والآن وقد كللت عملية اللويا جيرغا بنجاح، من الأهمية بمكان أن يفي المانحون بالتزامهم تجاه أفغانستان، وخاصة من خلال الإسراع بدفع المبالغ التي تعهدوا بها في مؤتمر طوكيو. فما زالت احتياجات أفغانستان المستمرة ملحة، وعمليات السداد الآن متخلفة كثيراً عن المبالغ المتعهد بها، كما أوضح السيد الإبراهيمي. وقد دفعت أيرلندا بالفعل ما يقرب من نصف المبلغ الذي تعهدت بالتبرع به في مؤتمر طوكيو وقدره ١٢ مليون يورو، وهو التزام موزع على عدد من السنين، إضافة إلى ما تزيد قيمته عن مليوني يورو من المساعدة الطارئة هذا العام حتى الآن. ومن الضروري تسديد المساعدة الخاصة بالتعمير في مواعيدها إذا أريد لشعب أفغانستان أن يرى المكاسب المترتبة على السلام. وما لم يدفع المجتمع الدولي الآن على وجه السرعة الملايين التي التزم بها بالفعل،كما قال الأخضر الإبراهيمي في مناسبات كثيرة سابقة، فلن تقوم البلايين بدور مفيد في المستقبل.

وعلاوة على المشروع الهائل المتمثل في إعادة إعمار أفغانستان، هناك أيضاً في هذا البلد احتياجات إنسانية ملحة، ويجب أن تتمتع بالأولوية لدى الجهات المانحة. وقد كان لحالات العجز في التمويل تأثير فعلي على الأعمال التي تقوم بها الأمم المتحدة وسائر الوكالات، من قبيل برنامج الأغذية العالمي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التي لن يكون لمنجزاتها الرائعة حتى الآن قيمة كبيرة في المستقبل ما لم يستمر التمويل.

ويتوالى ورود تقارير مطمئنة للغاية بشأن عودة اللاجئين والمشردين داخلياً إلى ديارهم، حيث عاد ما يزيد عن١,٢ مليون لاجئ إلى أفغانستان هذا العام. بيد أن حالات العجز في التمويل تعرض للخطر تقديم المساعدة لمن يعودون الآن، والذين تشير التوقعات الحالية إلى أنهم سيواصلون العودة بأعداد كبيرة للغاية في الأشهر المقبلة.

وقد قدمت أيرلندا الآن مساهمة في القوة الدولية للمساعدة الأمنية. وقد كان لنشر هذه القوة أثر عميق على الأمن في كابول والمناطق المحيطة بها، وهو تأثير ظهر حتى قبل النشر الكامل للقوة. ويمثل وجود القوة دعامة هامة للبدء في مشروع التعمير. بيد أن الحالة الأمنية، كما أوضح الممثل الخاص الإبراهيمي هذا الصباح، ما زالت أشد هشاشة في الأجزاء الأخرى من أفغانستان، ولا سيما في شمال البلاد. وفي رأي السيد الإبراهيمي المتمعن أن انعدام الأمن في باقي المناطق يعرض عملية الإغاثة والتعمير لخطر حقيقي.

وندين دون تحفظ الهجمات التي ارتكبت ضد منظمات تقديم المعونة الدولية في الأسابيع الأخيرة، بما فيها

الهجوم البشع على إحدى موظفات تقديم المعونة. ونهيب بالإدارة الانتقالية والقيادات المحلية أن تتخذ الآن تدابير عملية لمكافحة هذه الهجمات.

ومن منطلق أكثر عمومية، من المهم أن تعم فوائد الاستقرار، بما فيها التعمير، أرجاء أفغانستان. ونعرب عن امتناننا للمملكة المتحدة لقيامها بدور الدولة التي تتولى قيادة القوة الدولية للمساعدة الأمنية على مدى الأشهر الستة الأولى من حياة القوة. كما أننا ممتنون جداً لتركيا على توليها دور الدولة القائدة في القوة. ونتطلع إلى استمرار التعاون مع تركيا وسائر المشاركين في القوة الذين كفلوا لها النجاح حتى الآن.

ونرحب بالاجتماع الذي عقد الأسبوع الماضي في باريس، على هيئة مجموعة الـ ٨ ــ زائد، وأتاح فرصة قيمة لتقييم حالة الأداء في عدد من قطاعات الأمن الرئيسية. ونعرب عن امتناننا الشديد للدول الرائدة، ولبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، لما قامت به من أعمال في طائفة عريضة متنوعة من المجالات. ولا يزال القلق يساورنا كما يساور الآخرين إزاء انخفاض مستوى المشاركة في بعض برامج تدريب الجيش، مما يؤجل الوقت الذي يمكن فيه أن يبدأ جيش وطني أفغاني شامل التمثيل في النهوض بالمسؤولية عن احتياجات البلد الأمنية.

ونتطلع إلى مزيد من التفاصيل التي تنشأ عن الاجتماعات الخاصة بقطاعات معينة في كابول، ونرحب بمبادرة المملكة المتحدة بالدعوة لعقد اجتماع بشأن مكافحة المخدرات في الأسبوع القادم في كابول. وكما أوضح الممثل الخاص الإبراهيمي بجلاء كاف صباح اليوم، ثمة تحديات كبيرة في المستقبل، حين تبدأ الحكومة الانتقالية أعمالها، ويبدأ تعمير أفغانستان على نحو جدي. ولا يستخف أحد منا من هذه التحديات، كما أننا لا نقلل من شأن استمرار خطر انتكاس المسار الحالي في أفغانستان. ويجب علينا أن نواصل تأكيد التزامنا المستمر إزاء أفغانستان، بهدف مشترك يتمثل في التضافر على ترك الماضي وراء ظهورنا، والتعاون على بناء بلد يظله السلام والاستقرار فيها، لما فيه فائدة شعبها وسائر شعوب تلك المنطقة.

السيد رودريغز (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أكرر عبارات التهنئة الصادقة التي وجهها أعضاء المجلس الآخرون عن جدارة إلى السيد الأخضر الإبراهيمي، الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان، لما يقوم به من عمل في البلد المذكور. ونتوجه بالشكر أيضاً لجميع أفراد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان وسائر المؤسسات المشتركة في تعمير أفغانستان.

ومن الصعوبة بمكان تقييم أعمال الإدارة الانتقالية وهي لم تكد تبدأ عملها. وتتجلى التحديات الخطيرة التي تواجه هذه الإدارة في اغتيال نائب الرئيس الحاج عبد القادر مؤخراً، وهو ثاني مسؤول أفغاني رفيع المستوى يلقى مصرعه من جراء العنف في خلال ستة أشهر. ونعرب عن إدانتنا لهذين الاعتداءين وللهجمات الأخرى على موظفي تقديم المعونة الإنسانية في أفغانستان.

وترى المكسيك أن النتائج التي أسفر عنها انعقاد اللويا جيرغا الطارئ مشجعة، وتأمل في أن يقابل استثمار الشعب الأفغاني في هذه العملية باستثمار مماثل من قبل المجتمع الدولي. فما زالت تنتظره تحديات كبرى، من قبيل تسريح المحاربين السابقين وإعادة إدماجهم، وحماية حقوق الإنسان وإعمالها، ولا سيما فيما يتعلق بالمرأة، وإعادة بناء الاقتصاد وإعادة تشكيله، وخاصة القطاع الزراعي، وعلى وجه الخصوص إدماج مئات الآلاف من المشردين واللاجئين في عجلة الإنتاج. وسوف تستدعي هذه المهمة الهائلة اشتراك المجتمع الدولي بالجهود والموارد لسنوات كثيرة مقبلة.

ونرى أن قدرة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على مواصلة التوسع في أنشطتهما الإنسانية في منطقة حرب كأفغانستان تقترب من حدها الأقصى. ولا شك أن أي أزمة إنسانية جديدة، سواء نجمت عن كارثة طبيعية أو عن صراع عسكري، ستتجاوز قدرة الأجهزة الدولية والمجتمع الدولي ذاته. وتؤكد المكسيك مجدداً تقديرها للبلدان المانحة ولجميع الوكالات الحكومية وغير الحكومية التي تجعل في الإمكان اضطلاع المجتمع الدولي بهذا المسعى الإنساني العظيم في أفغانستان. ونعرب عن ترحيبنا الخاص بالجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): أعرب عن ترحيبي بانتهاء أعمال اللويا جيرغا بنجاح. فقد شكّل خطوة كبرى صوب تنفيذ اتفاق بون، ومن ثم خطوة صوب توطيد دعائم الاستقرار والديمقراطية على المدى البعيد في أفغانستان. وأود بهذه المناسبة أن أعرب عن تقديري للسفير الإبراهيمي ولمعاونيه للدور البالغ الأهمية والروعة الذي يؤدونه من خلال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وأرحب بتقييمه المتمثل في أن عملية السلام في مسارها الصحيح. كما أشير إلى ملاحظته الإضافية أنه سلام هش يلزم الحرص في معالجته.

ويصور اغتيال نائب الرئيس الحاج عبد القادر المحزن بجلاء هشاشة الحالة. وهو يبرز الحاجة الماسة إلى إنشاء جيش وطني تحت قيادة مدنية، وقوة فعالة للشرطة، فضلاً عن الحاجة إلى إصلاح الخدمات الأمنية. وأرى أيضاً أن من الضروري إحراز تقدم سريع وملموس في مجال إعادة الإعمار، بتوجيه من السلطة الأفغانية الانتقالية، من أجل تعزيز الدعم للحكومة المركزية وفرض الشعور بوجودها في جميع أرجاء البلد. ومن الأدوات الفعالة لتعزيز العملية السياسية توفير عوائد السلام لشعب عانى من الحرب طيلة ما يزيد عن ٢٣ عاماً.

وتقع مسؤولية بناء أفغانستان الجديدة بصفة أساسية على عاتق الأفغان أنفسهم. ويتعين عليهم وضع الأولويات، وتحديد نوع المساعدات المطلوبة، وتقرير سرعة السير في جهود التعمير.

وتحتل الأزمة الإنسانية الراهنة المرتبة العليا من الأولوية. علاوة على ذلك فإن التخفيف من معاناة السكان المدنيين يمثل أيضاً أداة لتعزيز السلام والاستقرار على الأجل الطويل. وفي هذا الصدد، فإن التمويل اللازم لدمج عدد كبير من العائدين مسألة حيوية وعاجلة. ويمكن لهذا التمويل بدوره أن يحول دون التحركات السكانية الجديدة الناشئة عن الافتقار إلى الأغذية والمأوى والخدمات الاجتماعية الأساسية، تلك التحركات التي من شأنها أن تهدد بمزيد من زعزعة الاستقرار في مناطق برمتها. وقد شاب أفغانستان طيلة سنوات كثيرة غياب سيادة القانون وصور الحماية لحقوق الإنسان الأساسية بشكل كامل تقريباً.

وقد بلغنا الآن منعطفاً تاريخياً بالنسبة للبلد ونواجه احتمال وضع حقوق الإنسان على جدول الأعمال بشكل سليم وعريض القاعدة. وتمثل حماية حقوق الإنسان على أرض الواقع ضرورة حتمية. علاوة على ذلك، لا يمكن أن يوجد سلام مستدام إذا سمح للإفلات من العقاب على الإساءات السابقة والحالية بأن ينتصر. ولكي نكفل سيادة القانون والقابلية الكاملة للمساءلة في جميع ميادين السلطة العامة، لابد من أن يصبح بناء المؤسسات من الأولويات الرئيسية في هذه المرحلة. ومن المبادرات الجديرة بالترحيب في هذا الصدد إنشاء السلطة الانتقالية الأفغانية مؤخراً للجنة حقوق الإنسان. كما نتوقع أن تنشأ لجنة دستورية في المستقبل القريب. وتدعو النرويج السلطة الانتقالية إلى إعطاء دفعة كافية لأعمال هاتين الهيئتين. ويتعين على المجتمع الدولي بالإضافة إلى ذلك أن يزيد التزامه بالمساعدة في إنشاء دولة أفغانية تقوم على احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

ويجري التأكيد مجدداً بصفة منتظمة على ضرورة مشاركة المرأة في عملية إعادة البناء والتعمير في أفغانستان. بيد أن من الأهمية بمكان تجاوز الأقوال وإضفاء الأولوية على جعل المرأة أداة فعالة بحق في جميع عمليات إعادة البناء. وقد عانى الأطفال الأفغان أيضاً معاناة لا توصف من جراء عدة عقود من الحرب. فحرموا من سبل الوصول إلى خدمات الصحة والتعليم، وتعرضوا للتشويه واليتم والتشريد والإساءة. وإذا كان للسلام الدائم أن يحل في أفغانستان، فلابد من أن تشكل حماية الأطفال ورفاههم أولوية سياسية ومالية عليا خلال مرحلتي الإنعاش والتعمير.

وقد عملت النرويج بالاشتراك مع الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة على إعداد عدد من المبادرات للتصدي لمحنة الأطفال الأفغان. وتشمل هذه المبادرات برنامجاً للأطفال الأفغان من إعداد مكتب الممثل الخاص ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وترمي هذه المبادرة إلى عقد مؤتمر للأطفال يجمع بين فئة من الصغار من جميع الخلفيات العرقية ويتيح لهم الفرصة ليصبحوا مشاركين وشركاء أكثر نشاطاً في إنعاش بلدهم. كما أننا نأمل أن يؤدي هذا المؤتمر إلى تعيين مفوض أو أمين مظالم وطني لشؤون الأطفال.

وقد ترأست النرويج اجتماعاً لفريق تقديم الدعم لأفغانستان عقد في ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٢، وحضره ممثلون عن السلطة الأفغانية، والجهات المانحة، والأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية لمناقشة آخر التطورات في أفغانستان. وسلطت الأضواء على الاحتياجات الفورية والطويلة الأجل، وجرت مناقشة الاستجابة المناسبة من المانحين. ومن دواعي سرورنا أن ننوه بإعادة تأكيد المانحين دعمهم لأفغانستان. ومن الجدير بالإشادة بصفة خاصة استعدادهم لتمويل كل من المعونة الإنسانية وعمليات التنمية الطويلة الأجل، بما في ذلك تقديم الدعم لميزانية إدارة الرئيس قرضاي الانتقالية. ويعتبر هذا الشكل الأخير من أشكال المساعدة محورياً بالنسبة لتعزيز الحكومة المركزية على حساب أمراء الحرب، الأمر الذي يمثل في الواقع أحد التحديات الرئيسية في أفغانستان اليوم.

لقد اُتُفق على الدليل السياسي لأفغانستان المستقبل، ولا يزال اهتمام العالم مركزاً على هذا البلد. بيد أن الفرصة لن تظل سانحة لمدة طويلة. ومن ثم فإن الدعم المستمر للإدارة الانتقالية الأفغانية، بما في ذلك تقديم الدعم طيلة المرحلة الثانية من عملية بون، أمر بالغ الأهمية.

السيد وهبة (الجمهورية العربية السورية): سيدي الرئيس، أود أن أتوجه بالشكر لكم على عقد هذه الجلسة الهامة بشأن أفغانستان، وأتوجه بالشكر أيضا للسيد الأمين العام على تقريره المقدم عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين، الذي يتميز بشيء من التفصيل والشمول، خاصة وأنه يأتي في مرحلة هامة يعيشها التاريخ السياسي الأفغاني.

كما أود أن أنتهز هذه الفرصة لكي نعرب عن تقديرنا للجهود الدؤوبة التي يبذلها الممثل الخاص، السيد الأخضر الإبراهيمي، والذي نرحب به بيننا اليوم. ونشيد بالعمل الممتاز الذي يقوم به وفريقه وجميع العاملين معه في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، ولاسيما في الظروف الصعبة والمعقدة. وأود أن أشيد بجهوده ودأبه وإصراره على متابعة مسيرة الأمم المتحدة في أفغانستان.

نود أن نشارك السيد الإبراهيمي تفاؤله حيال مستقبل المسيرة السلمية والأمنية والإنمائية في أفغانستان. ويبدو أن الحياة صفحات من الفرح والحزن والقلق والتفاؤل. فمما يُفرح أن الإنجازات التي تحققت في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كثيرة، كما عددها. فعودة الأطفال بالملايين إلى مدارسهم، وإعادة مليون مشرد،

والقضاء على عِلَّة الخشخاش، وهي علة كبيرة، وبرنامج مكافحة الجراد. وفي المجال السياسي، إن عقد اللويا جيرغا، وإحياء عمل هذه المؤسسة الدستورية التقليدية للشعب الأفغاني التي يشارك فيها ثمن عدد أعضائها من النساء، وهذا تطور هام. كما أن بدايات تدريب كتائب الجيش والشرطة رغم الصعوبات الجمة التي تواجه بعثة الأمم المتحدة والشعب الأفغاني؛ هذه كلها نتائج ومنجزات جيدة يفخر بها الإنسان.

لكن، سيدي الرئيس، المسيرة طويلة أمام المجتمع الدولي، وأمام بعثة الأمم المتحدة والسفير الإبراهيمي، كما ذكر. وإنني بالفعل معجب بإصراره ودأبه حين قال إننا لن نسمح للنكسات أن تحرف مسيرتنا، وإننا مدينون للشعب الأفغاني وللعالم بتحقيق هذه المسيرة الإيجابية ومساعدة الشعب الأفغاني، فإني أقدره أيما تقدير على هذا الدأب وهذا النضال.

هناك مشاكل معقدة ما زالت تواجه السلطة الأفغانية والشعب الأفغاني، وأعني بذلك بالتحديد الحالة الأمنية بدرجة رئيسية. وهنا يطرح سؤال: ماذا يمكن فعله لتحقيق الأمن المطلوب للشعب الأفغاني، خاصة وقد أشار السيد الإبراهيمي إلى وجود حوالي ٧٠ حادثا أمنيا؟ إني أشاطر، بهذا الصدد، الرأي الذي تحدث عنه السيد الإبراهيمي عن أن التحسين الهائل في الوضع الأمني خلال الأشهر الستة الماضية يعود للبعثة الدولية للمساعدة الأمنية، وأن الوضع الأمني الخطير في شمال البلاد بصفة خاصة، يعيق تحسن الوضع السياسي. وبغية معالجة هذا الوضع، هناك حاجة ماسة لمد المهمة الأمنية إلى كافة أنحاء البلاد. وإنني أؤيده تماما في ضرورة مد المهمة الأمنية إلى كافة أنحاء البلاد، لأننا كنا نبحث بالأمس في جلسة مفتوحة كهذه الوضع في منطقة نهر مانو والدروس المستفادة. وكان توجه أغلبية أعضاء المجلس أن الوضع الأمني في ليبريا ينتشر إلى كافة أنحاء دول الحوض. فكيف الحال بالنسبة للوضع الأمني غير المستقر في جميع أنحاء أفغانستان إلا في كابول؟ إذا، قياسا على هذا الموضوع، يمكن أن ينتشر إلى قلب أفغانستان، وهي كابول، لأنه إذا لم يتحقق الأمن في جميع مناطق أفغانستان التي تشكل جسدا واحدا، لابد وأن الحالة الأمنية غير المستقرة في أي جزء من أفغانستان ستؤثر على بقية أنحاء الجسد الأفغاني.

وهنا، من الطبيعي لنا أن نساند الجهود المبذولة لإقامة المؤسسات الأمنية القادرة على ممارسة نشاطاتها الأمنية. وإني أتوجه بالتقدير لكل من يساعد في زيادة المساعدات وتعزيز المؤسسات العسكرية والأمنية الأفغانية، بما يحقق أمن الشعب الأفغاني الذي سئم الحروب وآثارها المنهكة.

إننا نعتقد أن التوازن السياسي ومشاركة كافة المجموعات العرقية بنسبة متوازنة في إدارة الدفة السياسية في أفغانستان هو أيضا عامل هام في تحقيق الأمن، وهذا عامل يواكب ويساند وظيفة المؤسسات الأمنية. لذلك، وكما أشار السيد الإبراهيمي بوضوح، إلى أن عقد اللويا جيرغا والإسراع بإقامة لجنة دستورية لصياغة دستور جديد ووضع قانون للانتخابات العامة، وإجراء الانتخابات التي يشترك فيها جميع الأعراق الأفغانية، من شأن كل ذلك أن يساعد على تطوير الوضع السياسي وتعزيز الوضع الأمني.

إن عودة كافة اللاجئين وضمان حقوق الإنسان وتكوين الكادر البشري، وتأهيل وتكوين الخبرات الأفغانية، كل ذلك، أيضا، يسهم في تحقيق التنمية الإنسانية الأفغانية، ولا أقول التنمية البشرية، بل التنمية الإنسانية لأنها أوسع وأشمل. وحتى يتحقق ذلك، لابد من التوجه بالشكر إلى الدول المانحة التي تساعد أفغانستان في التغلب على مشاكلها المعقدة. وفي ذات الوقت، فإننا نحث الدول المانحة والدول القادرة أن تقدم المزيد من العون لأفغانستان حتى تستطيع

الصعود إلى المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني اللائق.

السيد غوكول (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، في البداية، أن أعرب عن شكري وتقديري العميق لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة العامة عن أفغانستان. وأود أيضا أن أرحب ترحيبا حارا بالممثل الخاص للأمين العام، السيد الإبراهيمي، وأن أشكره على الإحاطة المفيدة والشاملة التي قدمها حول الحالة الراهنة في ذلك البلد. ويشيد وفدي بجهود الممثل الخاص وفريقه التي ساهمت في نجاح عملية اللويا جيرغا. إن الأسلوب النزيه والشفاف الذي أُجريت به العملية يشير بوضوح إلى استعداد الشعب الأفغاني لاعتناق مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون.

ويرحب وفدي بالخطوات الإيجابية والبناءة التي اتخذت لتنفيذ اتفاق بون، ويسرنا على وجه الخصوص أن نلاحظ إنشاء لجنة حقوق الإنسان واللجنة القضائية. ونشيد بالعمل الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في عملية الإنعاش وفي مساعدة نساء وأطفال أفغانستان على التمتع بحقوقهم الأصيلة وبالحرية.

ونهنئ شعب أفغانستان الذي أبدى مرونة وشجاعة وعزم على إعادة بناء بلده وجعله مكانا آمنا للعيش.

والآن وقد تم إقرار السلطة الانتقالية، تتمثل المهمة الأولى التي يلزم للقيادة الحالية الاضطلاع بها في إقامة الهياكل الأساسية السياسية والمؤسسية التي ستسهل إعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي لأفغانستان. فينبغي أن يحظى الأمن في جميع أنحاء البلد بالأولوية في جدول الأعمال وتوضح أحداث العنف الأخيرة واغتيال الحاج عبد القادر أن الحالة الأمنية في أفغانستان ما زالت محفوفة بالأخطار. ونرحب باللجنة التي أنشأتها السلطة الانتقالية لإجراء تحقيق في اغتيال نائب الرئيس.

إن عدم الاستقرار السائد في أفغانستان مسألة مثيرة للقلق بالنسبة لوفدي. وبالرغم من أن القوة الدولية للمساعدة الأمنية تبذل قصارى جهدها لحفظ السلام في كابول، ما زالت أحداث التهديد والهجوم المسلح الخطيرة تعطل الحياة الطبيعية للمواطن الأفغاني. ومن المهم التعجيل بعملية تشكيل قوة الشرطة الأفغانية التي عليها أن تتحمل مسؤولية حفظ السلام والأمن في جميع أنحاء أفغانستان بمفردها.

ونرحب بعقد اجتماع فريق الدعم الأفغاني في جنيف هذا الشهر. ويسرنا أن نلاحظ أن البلدان المانحة والمنظمات الدولية قد التزمت بمبلغ ١,٨ بليون دولار على سبيل المعونة للبلد في عام ٢٠٠٢، وبما مجموعه ٤,٥ بليون دولار على مدى سنوات. ونناشد المانحين أن ينفذوا تعهداتهم.

ومن المهم أيضا أن يتعاون شعب أفغانستان مع المجتمع الدولي من أجل تنفيذ المشاريع المقررة. ونتفق مع الوزير أشرف غني في ما أبداه من ملاحظات مؤداها أن مشاكل أفغانستان تتطلب منهجا مشتركا لتحقيق استقرار البلد وإقرار الأمن والنمو الاقتصادي والتنمية فيه.

إن الحالة الإنسانية في أفغانستان تستحق اهتماما عاجلا من المجتمع الدولي. فعودة أكثر من نصف مليون من اللاجئين الأفغان تؤدي إلى ضغوط هائلة في كابول. وتلزم إعادة إدماج المشردين داخليا في المجتمع، حيث أنهم يشكلون عنصرا هاما في بناء رأس المال الإنساني والاجتماعي في أفغانستان. فبدون الدعم الدولي، سيكون من الصعب على السلطة الانتقالية أن تتعامل مع التدفق السريع للاجئين والمشردين داخليا الذين يعانون بالفعل من سوء التغذية، وانعدام الأمن الغذائي والضعف الاجتماعي والاقتصادي.

وبالنسبة لمسألة الاتجار بالمخدرات وبرامج مراقبة المخدرات، تجدر الإشادة بالجهود التي بذلتها السلطة الانتقالية والتزامها بالقضاء على زراعة الخشخاش. ولا ينبغي تقويض قرار مكافحة زراعة الخشخاش لأي سبب من الأسباب.

ويعتبر إنشاء وزارة شؤون المرأة في إطار السلطة الانتقالية من الإنجازات العظيمة الأخرى. ومع تقدم البلد في عملية إقامة الديمقراطية، يرى وفدي أن على السلطة الانتقالية أن تواصل المحافظة على الزخم في دعم النهوض بالمرأة وإدماجها في جميع برامج الإنعاش. ونؤيد جميع الجهود المبذولة لتعزيز وزارة شؤون المرأة للسماح بتخطيط وتنسيق أفضل لمسألة نوع الجنس وحقوق المرأة. ونأمل صادقين أن تؤدي هذه المؤسسة إلى زيادة مشاركة المرأة في قطاعات أخرى مثل العدالة والإدارة على مستوى اتخاذ القرار.

ختاما، أود أن أُعرب عن تقديري للتقرير الشامل الذي أعدته المملكة المتحدة عن القوة الدولية للمساعدة الأمنية خلال الشهور الستة الأولى من عملها. إن مساهمة هذه القوة في تحسين حالة الأمن في كابول كانت إيجابية للغاية فيما يتصل بإقرار القانون والنظام وحفظ الأمن. ونحن على ثقة أن القوة ستواصل العمل على نفس الطريقة في ظل قيادتها التركية.

ونؤيد توصيات الأمين العام بشأن التوسع المحدود للقوة خارج كابول. ويجب أن يركِّز هذا التوسع الاهتمام في المقام الأول على الأمن وحماية العاملين في مجال المعونة، خاصة في المناطق الحساسة والنائية.

السيد غاتيلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يسعدنا أن نرحب بالممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان، السيد الأخضر الإبراهيمي، في هذه الجلسة لمجلس الأمن، ونشعر بالامتنان له على إحاطته المفصلة بشأن الحالة في ذلك البلد. ونود، أسوة بالوفود الأخرى، أن نغتنم هذه الفرصة للتوجه بالشكر إلى السيد الإبراهيمي على ما قدمه من مساهمة هامة وعلى عمله الدؤوب للمساعدة في عملية السلام الأفغانية. لقد أيَّده الاتحاد الروسي وسيواصل تأييده في عمله الهام. كما نشعر بالامتنان للأمين العام على تقريره الذي يصف أهم جوانب تنفيذ اتفاق بون بشأن أفغانستان.

وفي الفترة من ١١ إلى ١٨ حزيران/يونيه عقد اجتماع اللويا جيرغا الطارئ في كابول وكان ذلك، بالتأكيد، علامة على الطريق في إعادة بناء الدولة بعد الحرب في أفغانستان. وكان خطوة حقيقية في سبيل تحقيق التآلف الوطني وإقامة مؤسسات راسخة للسلطة ونظام سياسي مستقر. وقد أدَّت نتائج الاجتماع إلى تعزيز السياسة المتمثلة في إعادة ظهور أفغانستان مستقلة يسودها السلام، مع الإزالة لمواقع الإرهاب الدولي، والتطرف الديني وخطر الاتجار بالمخدرات تماما من أراضيها.

ولاحظنا أنه يجري إرساء نظام سياسي قادر على البقاء في أفغانستان يعد تمثيليا على نحو عريض ويعكس الطابع المتعدد الأعراق للمجتمع الأفغاني، ويراعي الحقائق السياسية كذلك.

من المفيد أن اللويا جيرغا أثارت اهتماما كبيرا في أنحاء المجتمع الأفغاني. فقد أبدى الجميع الاهتمام اللازم، وقامت المرأة بدور نشط في الحياة السياسية الأفغانية للمرة الأولى منذ عدة سنوات.

وبطبيعة الحال، لم تيسر جميع الأمور بسلاسة، وهذا وارد في تقرير الأمين العام. كانت هناك اقتراحات فعلية حول إنشاء البرلمان والموظفين الأساسيين في الحكومة ومسائل أخرى. وكان هناك شيء من التخويف، بل قُتل بعض المرشحين. وفي الوقت نفسه، ما كان هناك من يتوقع

أن يسود الوئام فورا بعد الحرب الأهلية الممتدة والانقلاب الذي حدث في المجتمع الأفغاني.

ونرى أن من الأمور الأساسية أن يتمكن الأفغان من التوصل إلى حل توفيقي وإقامة إطار لحكومة تستطيع مواصلة السياسة التي بدأت في كانون الأول/ديسمبر الماضي حول بناء مجتمع أفغاني جديد.

ويرحب الاتحاد الروسي بانتخاب حميد قرضاي رئيسا للإدارة الانتقالية. ونرى أن من المهم ضمان وحدة الحكومة التي يرأسها، وسنقوم، من جانبنا، ببذل قصارى جهدنا لمساعدته في هذا المسعى. ونأمل أن تواصل الإدارة الانتقالية تنفيذ اتفاق بون بشكل متسق وإنها ستبذل كل ما في وسعها لضمان عودة السلام إلى البلد في أسرع وقت ممكن حتى يتسنى إعادة الهياكل الاقتصادية والاجتماعية.

ونشارك السيد الإبراهيمي قلقه بشأن ضرورة تعزيز الأمن في أفغانستان. ونرحب بالدور الذي تقوم به القوة الدولية للمساعدة الأمنية في تحقيق الاستقرار بالمحافظة على القانون والنظام في كابول وفقا لولايتها. ونتمنى للقائد التركي للقوة كل نجاح ونعرب عن تقديرنا للمملكة المتحدة على الدور القيادي الذي قامت به في المرحلة الأولية من عمل اللجنة.

وكما لوحظ في تقرير الأمين العام، لا يبدو من الممكن توسيع نطاق القوة خارج عاصمة أفغانستان، في الظروف الحالية. ومن الواضح أنه يلزم، في هذه الظروف، التعجيل بإنشاء جيش أفغاني وطني فعَّال. فالقوات الأجنبية يمكن أن تقوم بدور هام في إنشاء جيش أفغاني. ونرى أن من المهم ضمان عدم وجود عنصر التنافس في المساعدة الأجنبية بل ينبغي أن تتم، بدقة، وفقا للأغراض والمهام المقررة من المجتمع الدولي كما جسدها قرارات مجلس الأمن. كما يجب ضمان انضمام الأشخاص المدربين إلى وحدات الجيش الوطني، بالفعل وأن يشكل هؤلاء نواة الجيش دون ترك الخدمة العسكرية، ببساطة، بعد انتهاء تدريبهم مباشرة.

لقد وجَّه الممثل الخاص الاهتمام، في بيانه، إلى المشكلة الإنسانية الحادة الموجودة في أفغانستان وإلى عدم كفاية الموارد المتاحة للسلطة الانتقالية. ففي المرحلة الأولى من العملية الإنسانية لتوفير المساعدة الطارئة لأفغانستان، قدمت روسيا أكثر من ١٢ مليون دولار من المساعدات. وأود أن أذكر هنا إعادة فتح نفق سالانغ وفتح مستشفيات ودار لعرض الأفلام السينمائية. ونعتزم زيادة مساعدتنا لأفغانستان. وقمنا بالفعل بتسليم ٤٨ مركبة. ونخطط لتسليم ١٣٧ مركبة أخرى مع مجموعات من قطع الغيار، بموجب عقد مبرم مع الأمم المتحدة.

ويجري العمل، بالتعاون مع عدد من البلدان، على تسليم الأغذية والأدوية وتوفير الكهرباء من طاجيكستان. ونأمل أن تتحول مساهمات البلدان الأخرى من أرقام إلى مساعدة فعلية.

وتؤيد روسيا الدور المركزي الذي تقوم به الأمم المتحدة في إيجاد تسوية . فيجب أن يكون الممثل الخاص منسقا للبرامج الدولية في أفغانستان، وفي البداية، كان هناك عدد كبير من المنظمات الحكومية وغير الحكومية العاملة في أفغانستان. ونرى أن الوقت قد حان لعدم القيام بهذه الأنشطة بشكل مجزأ بل يجب تنسيقها مع الجهود الشاملة للممثل الخاص، السيد الإبراهيمي. فبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان عليها القيام بعمل هام، بما في ذلك الإعداد لدستور جديد وتنظيم الانتخابات وإجرائها. ونأمل أن يستمر القيام بالمهام التي أناطها بها مجلس الأمن بنجاح وأن يتم إقرار سلام دائم في أفغانستان.

السيد لفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بالترحيب الحار بالسيد الإبراهيمي بين ظهرانينا. ومن

الصعب إبعاده عن الشعب الأفغاني الذي تبنَّاه. لقد كان مواطنا شرفيا منذ أن اجتمعت اللويا جيرغا وأضفت عليه هذا الشرف. ومع ذلك، نحتاج إلى الاستماع إليه على أساس منتظم، لأننا ننصت إلى التعبير عن استراتيجية حقيقية قائمة على تحليل واضح وقوي لما يحدث بالفعل، كلما حضر إليها.

ورغم ما ورد في إحاطة السيد الأخضر الإبراهيمي من بُعد نظر ووضح يجب أن نرحب بمعجزة أفغانية حقيقية. فقد تم الوفاء بجميع الحدود الزمنية المحددة. لقد أكد السيد الإبراهيمي هذا لنا توا. وحققت عملية اللويا جيرغا نجاحا كبيرا. فقد عقدت في مناخ هادئ ووفَّت بوعودها. وباعتراف الجميع، لم يجر تخفيض حجم الحكومة: فهناك خمسة نواب للرئيس، وثلاثة مستشارين للأمن القومي و ٣٠ وزيرا. ومع ذلك، كان التكوين العرقي للحكومة متوازنا إلى حد ما. وفي الوقت الحالي، هناك أكثر من ٥٠ في المائة من الباشتون وأقل من ٣٠ في المائة من الطاجيك. وما هو أهم، أنه أمكن استشارة الأفغان لأول مرة منذ ٢٣ سنة، وتمكنت أفغانستان من الاقتراب جدا من تجربة ديمقراطية حقيقية. فقد تمت تغطية مجال كبير في ٦ شهور فقط.

ولكن هذا لا يعني أن المهمة قد انتهت، فما زال الطريق طويلا. ويظل البلد ضعيفا وعُرضة للارتداد. وعندما نتذكر الصراعات القاتلة بين الأخوة التي حدثت في الفترة من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٦، كان المجاهدون هم الذين دمروا كابول وليس الغزاة الأجانب.

وهناك عدد من العلامات المقلقة، كما لاحظ السيد الإبراهيمي. فهو يولي الأمن جل اهتمامه. والحالة ما زالت هشة، خاصة في الشمال. وتؤدي المواجهات بين جماعتي جومبيش وجميات إلى إطالة مناخ الإفلات من العقاب. وتعرضت امرأة تعمل في منظمة غير حكومية لهجوم. وقتل موظف من موظفي الأمم المتحدة. وحتى في كابول، أُغتيل الحاج عبد القادر، نائب الرئيس دونما عقاب، في وضح النهار وفي وسط المدينة. ولا ينبغي أن يمر هذا العمل دون عقاب، كما حدث في حالة اغتيال السيد عبد الرحمن، وزير الطيران، في شهر شباط/فبراير، ومحاولة اغتيال المارشال فهيم، في شباط/فبراير، يجب أن تبذل السلطة الانتقالية كل ما في وسعها لتحديد هوية المسؤولين.

كيف نستطيع منع عودة الشياطين القديمة لملازمة أفغانستان؟ يجب أن يستفيد الأفغان من ثمار السلام. يجب أن تكون آثار تغيير النظام ملموسة. وهذا يمثل تحديا كبيرا يواجه الرئيس قرضاي ويتمثل في التحرك من المرحلة الطارئة - الشهور الستة الأولى للحكومة - إلى مرحلة إعادة البناء. وعليه أن يفعل ذلك بسرعة، قبل أن يتبخر الأثر الإيجابي لبون واللويا جيرغا.

ولن يتم أي شيء دون مساعدة المجتمع الدولي، ومن الأساسي أن يستمر وصول الأموال. لقد بدأ مؤتمر طوكيو خطة مارشال مصغرة لصالح أفغانستان مع الالتزام الموعود بمبلغ ١,٨ بليون دولار. فما قيمة ما صرف بالفعل من هذا المبلغ. إن فرنسا، من جانبها، تحترم ما التزمت به وهو مبلغ ٧٠ مليون يورو لعام ٢٠٠٢. وقد تم صرف جزء كبير من ذلك المبلغ بالفعل على مشاريع محددة مثل إعادة تأهيل المدرستين الثانويتين الفرنسيتين في كابول.

لكن وصول الأموال لا يكفي، بل يجب أن تنفق على مشاريع ملموسة. وقد نشاهد حاليا تعاونا مفرطا بين المؤسسات وعدد قليل جدا من المشاريع السريعة الأثر ذات النتائج الملموسة، مثل رصف الطرق وإعادة بناء المساكن.

وسيتعين على السلطة الانتقالية أيضا زيادة مواردها الخاصة، وعلى الأخص الموارد المتصلة بالجمارك على حساب أمراء الحرب. فعجز ميزانية السلطة لعام ٢٠٠٢ غير

مقبول، وإن كان يرجع جزئيا إلى عودة تدفقات هائلة من اللاجئين - إذ يبلغ ٢٥٧ مليون دولار من مجموعة ٤٦٠ مليون دولار.

وهناك مسألة أخرى تتطلب اهتمامنا وهي مكافحة المخدرات. لقد شرعت السلطة الانتقالية في حملة شجاعة لاستئصال زراعتها. وينبغي متابعتها بعزم، وستحتاج إلى مساعدة من حيث استبدال المحاصيل. ولكن ينبغي التصدي أيضا للاتجار، ولذلك ستعقد فرنسا مؤتمرا دوليا عن مسارات المخدرات الناشئة من أفغانستان، في ربيع عام ٢٠٠٣.

وتعتبر المساعدة الاقتصادية أساسية، لكنها ستكون غير مجدية دون تقديم الدعم للأمن. وقد أخبرنا السيد الإبراهيمي أن الوكالات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية قد تخلّت عن مشاريع معينة لأسباب أمنية.

فماذا نفعل إذا؟ هل ينبغي وزع القوة الدولية للمساعدة الأمنية إلى ما يتجاوز كابول والمنطقة المحيطة؟ لقد جرت مناقشة هذه المسألة باستفاضة هذا الصباح. ومن الصحيح أن القوة تقوم بعمل رائع. فخلال الشهور الستة للقيادة البريطانية انخفضت نسبة الجريمة في كابول بنحو ٧٠ في المائة. وتركيا عازمة على مواصلة الجهود البارزة التي بذلتها بريطانيا، وستواصل فرنسا تقديم الدعم الكامل للقوة.

ويمكن أن تناقش إيجابيات وسلبيات تمديد وزع القوات إلى الأقاليم بشكل لا ينتهي، ولكنها مسألة أكاديمية على الأرجح. والواقع أن ليس هناك بلد ممثّل في هذه القاعة مستعد لإيفاد آلاف القوات اللازمة لمقاطعات أفغانستان، حسب علمنا.

فماذا يمكن فعله لكبح أمراء الحرب؟ أولا، يجب أن نقدم الدعم الكامل للجهود الشجاعة التي يبذلها الرئيس قرضاي لضمان عودة الرسوم الجمركية، وإحضار أهم أمراء الحرب إلى كابول. ويجب الاستفادة بصورة كاملة من الأدوات المتاحة للمجتمع الدولي ومنها، أولا، الاشتراطات الاقتصادية، كما وردت في القرار ١٤٠١ (٢٠٠٢). وهذا يفترض، بطبيعة الحال، التنسيق الجيد بين المانحين، تحت رعاية السيد الإبراهيمي. والأداة الثانية هي القوة العسكرية للتحالف، بطبيعة الحال.

وتبقى الأولوية، قبل كل هذا، إنشاء قوات موحدة ومتعددة الأعراق للأمن والشرطة. وكما لاحظ السفير نيغروبونتي، فإن فرنسا مشتركة في هذا الجهد، على نحو وثيق، إلى جانب الولايات المتحدة. ويقوم ٦٠ من مدربينا بتدريب الكتيبة الثانية للجيش الوطني الأفغاني. وسيأتي دور الكتيبة الرابعة في أيلول/سبتمبر.

ومع ذلك، ينطوي الأمر على صعوبات كثيرة خاصة في مجال التعيين والمكافآت. وقد لاحظ سفير الولايات المتحدة أن هناك حاجة ملحّة إلى أن تضطلع السلطات الأفغانية بخطة عملية لإنشاء قوات للأمن والشرطة. ويلزمنا الحصول على تفاصيل محددة من الحكومة عن عد الأفراد، والتكوين، والتكاليف، والجدول الزمني والإعداد. وبالإضافة إلى ذلك، من الحيوي إيجاد برنامج حقيقي لنزع سلاح الميليشيات وإعادة إدماجهم، كما لاحظ السيد الإبراهيمي.

وستقوم فرنسا، بالتعاون مع شركائها، بإعداد مشروع بيان رئاسي، في أوائل الأسبوع القادم، لإعادة تأكيد هذه الرسائل الأساسية، وفي المقام الأول تأييد المجلس الكامل للمهمة الهائلة التي اضطلع بها السيد الإبراهيمي والرئيس قرضاي بنجاح كبير.

السيد بانوم (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): يود وفدي أن يتوجه بالشكر إلى السفير الإبراهيمي على تقريره الممتاز والشامل والواضح. وأود الإشادة بصورة خاصة

بالممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان. فقد ترك بصماته على التقدم الملحوظ المحرز في ذلك البلد منذ توقيع اتفاق بون في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

فبفضل الجهود الدؤوبة التي يقوم بها السفير الإبراهيمي وآخرون، عقد اجتماع اللويا جيرغا الطارئ في الفترة من ١١ إلى ١٩ حزيران/يونيه، وأدى إلى إنشاء السلطة الانتقالية، برئاسة الرئيس حميد قرضاي. ونود أيضا أن نشكر السيد فيشر، نائب السيد الإبراهيمي، وكل فريق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، الذي أبدى قدرة إبداعية فائقة في مساعدة أفغانستان على العودة إلى طريق السلام والتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

فمنذ ثلاثة أسابيع، عند اعتمادنا للقرار ١٤١٩ (٢٠٠٢)، كان هناك شعور بالتفاؤل، حيث حقق اجتماع اللويا جيرغا الطارئ نجاحا ملحوظا، وبدأت فترة انتقالية جادة في قيادة القوة الدولية للمساعدة الأمنية.

ومع ذلك، حدثت سلسلة من الأحداث المؤسفة أثارت القلق، في الوقت الحالي. فقد كانت أفغانستان مركزا من مراكز اهتمام المجلس منذ فترة. ولدينا شواغل كثيرة منها الأمن وبناء السلام والمساعدة الإنسانية الطارئة وإدارة الفترة اللاحقة للصراع، وعلى وجه الخصوص، إعادة البناء الاقتصادي وإنعاش الاقتصاد وبناء القدرات وما إلى ذلك. واهتمام المجلس بأفغانستان ناشئ أيضا عن عزم المجتمع الدولي على شن حرب شعواء على الاتجار بالمخدرات وأذرع الإرهاب الزاحفة.

وبعبارة أخرى، فإنها عملية عملاقة، ولذلك فإن السفير الإبراهيمي وبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان جديران بكل تقدير.

ومن بين المسائل التي أثارها هذا الصباح، هناك ثلاث مسائل استرعت انتباهنا وهي الأمن والمساعدة الإنسانية الطارئة وتمويل الانتعاش الاقتصادي.

ففي ٦ تموز/يوليه، روعنا نبأ اغتيال نائب الرئيس ووزير الأشغال العامة الحاج عبد القادر. وكان هذا غير مقبول، وهو عمل لا جدوى منه، ومن المؤكد أنه لا يخدم القضية الأفغانية. ونأمل أن تعثر السلطة الانتقالية على القتلة قريبا وأن تقدمهم للعدالة.

وهذا الحادث مع الأحداث العديدة المبلغ عنها، خاصة من الجزء الشمالي من أفغانستان، تدفع مسألة الأمن في البلد إلى المقدمة، مرة أخرى.

وتقوم القوة الدولية للمساعدة الأمنية بدور فريد سمح بتحقيق الاستقرار للسلطة المركزية ووفّر الأمن في كابول وحولها، ونجح في تنظيم اجتماع اللويا جيرغا الطارئ. ولكن وفاة السيد عبد القادر، نائب الرئيس يوضح ضرورة اليقظة المستمرة.

إن انتقال القيادة من القائد البريطاني إلى القائد التركي كان أمرا طبيعيا، كما أكدنا في جلسات سابقة، ولكن لا ينبغي أن يؤدي هذا إلى انسحاب، ولو نسبي، من جانب المملكة المتحدة، لأن القوات البريطانية حظت باحترام حكومة أفغانستان وشعبها.

وما زالت مسألة الأمن خارج كابول تحتاج إلى نظر. فقد حالت التكاليف المالية والسياسية والبشرية لوزع القوة الدولية للمساعدة الأمنية في جميع أنحاء أفغانستان دون تصدي المجلس لهذه المسألة في وقت سابق. ومع ذلك، تشير التطورات الجارية على أرض الواقع إلى أن الوقت قد حان لإعادة فتح هذه المناقشة، لأن السلام سيظل محفوفا بالمخاطر ما لم يستتب الأمن.

وقد عززت إحاطة السفير الإبراهيمي تحذيرات برنامج الأغذية العالمي عن تعرض أفغانستان لحالة صعبة خلال الشتاء. ومنذ بضعة أسابيع، أصدر برنامج الأغذية العالمي تحذيرا شديدا عن الحاجة إلى ١٧٥ ٠٠٠ طن من الأغذية لتلبية الاحتياجات الإنسانية الطارئة. وتناشد الكاميرون المانحين أن يساعدوا البلد على تجنب هذه المجاعة الوشيكة الحدوث.

ختاما، أود أن أردد شواغل حكومة أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بقول إن الوقت قد حان للوفاء بالتعهدات المالية المقدمة في مؤتمر طوكيو، بفضل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، توجد حاليا هياكل لاستيعاب التمويل من أجل التعمير وإعادة التأهيل والانتعاش الاقتصادي. ومن المؤسف كما قال السفير الإبراهيمي إن الأمور ما زالت تنذر بالخطر. وإن السلطة الانتقالية ستجد صعوبة في تنفيذ برنامجها بنجاح، ما لم تبذل جهود مالية فورية. ومع ذلك، فبفضل جهود بعثة الأمم المتحدة وحكومة أفغانستان وشعبها، بما في ذلك المقيمون في الخارج والمانحين، نثق أن عملية السلام ستواصل مسارها.

السيد ديالو (غينيا) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي، بداية، أن أعرب عن تقدير وفدي الشديد للسيد الأخضر الإبراهيمي، الممثل الخاص للأمين العام، على ما قدمه من مساهمة قيِّمة للغاية في عملية السلام في أفغانستان وعلى إحاطته المفيدة جدا عن التطورات السياسية الأخيرة في ذلك البلد. كما نود الإشادة بالرؤية الإصلاحية لرئيس الحكومة الانتقالية، السيد حميد قرضاي، الذي أظهر عزمه على المساعدة في إقامة أفغانستان جديدة تخلصت من الفكر الرجعي وتحترم سيادة القانون وتتجه نحو بناء اقتصاد مزدهر مع العيش في سلام تام مع جيرانها.

ونعرب عن أسفنا الشديد لاغتيال الحاج عبد القادر نائب الرئيس. ونأمل أن تلقي التحقيقات الجارية الضوء على هذا الحادث حتى تتم معاقبة الجناة بشكل يناسب هذه الجريمة.

إن الإحاطة التي استمعنا إليها مكّنتنا من قياس التقدم المحرز منذ عقد اجتماع اللويا جيرغا الطارئ، وخاصة أن الأفغان قد أنشأوا الآن سلطة انتقالية ستكون مسؤولة عن توجيه مصيرهم إلى أن تُجرى انتخابات حرة ومنتظمة. والآن، وبعد إنشاء السلطة الانتقالية، يتعين على الأفغان أن يصبحوا أكثر وعيا بالحالة التي يواجهونها. وعليهم الاستعداد للعمل الجاد، والاستفادة من هذا الإنجاز الهام كمنطلق لتحقيق مستقبل أفضل في جو من السلام والتضامن.

وفي هذا المسعى الطويل الأجل، من واجب المجتمع الدولي - من خلال بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان والمانحين المختلفين - التقدم بمساهمة سخية. فنجاح العملية أو فشلها سيكون المقياس الحقيقي الذي سيحكم به الشعب الأفغاني على عزمنا وصدقنا في مساعدته. وفي هذا الصدد، يرى وفدي أنه، فيما يتصل ببعثة الأمم المتحدة، يجب أيضا إيلاء اهتمام خاص للمساعدة الإنسانية والتعمير والإنعاش الاقتصادي. وكما أشرت دائما، لا جدوى من تخيُّل إنعاش أفغانستان اليوم، بأي شكل، دون توفير سبل الوصول إلى المساعدة الإنسانية، وخاصة في مجال الأغذية، إلى المشردين والعدد الكبير من اللاجئين العائدين إلى البلد. كما أن هذا الإنعاش سيكون عقيما دون وجود سياسة حقيقية لإعادة الهياكل الأساسية.

وفوق كل هذه الاعتبارات، التي لا يمكن إنكار أهميتها، في حد ذاتها، يود وفدي أن يؤكد ضرورة تهيئة مناخ من السلام والأمن والمحافظة عليه في جميع أنحاء أفغانستان. وكما بينت إحاطة السيد الإبراهيمي، فمن الواضح أنه

ما زالت هناك عدة مناطق في البلد تعاني من الخصومات التي يذكّيها أمراء الحرب الذين يواصلون تحديهم للسلطة المركزية. ولذلك، علينا أن نساعد السلطة الانتقالية على بسط سلطتها في جميع أنحاء البلد حتى تستطيع القيام بدورها على أكمل وجه. ومن أجل ذلك، يجب التعجيل بالجهود الرامية إلى تشكيل جيش وطني تمثيلي. وبالمثل، يلزم تعزيز برنامج تسريح المقاتلين السابقين. وفي الوقت نفسه، يجب أن تقوم القوة الدولية للمساعدة الأمنية - التي نشيد بأدائها البارز - بزيادة جهودها في سبيل ردع أية محاولة تعرّض السلام للخطر. ويجب مواصلة الكفاح ضد جيوب مقاومة الطالبان وشبكة القاعدة بنشاط أكبر.

إن الطريق الذي خطّطه اتفاق بون طويل وشاق. ويجب أن نعتبر كل مرحلة تتم في تنفيذ الاتفاق كفرصة للقيام بواجبات جديدة حتى يتسنى إنجاز العملية بنجاح ووفقا للالتزامات المقطوعة.

ختاما، فإن وفدي مقتنع بأن المجتمع الدولي سيعمل متحدا، في هذه العملية الدقيقة الحافلة بالمعوقات، وذلك استجابة لرغبات شعب أفغانستان الذي يحلم بمستقبل أفضل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ربما ترغب الوفود في معرفة ما أعتزم عمله من حيث التوقيت. سنستمع إلى أكبر عدد ممكن من الكلمات خلال الدقائق الأربعين القادمة، ثم أخصص الدقائق العشر الأخيرة للسفير الإبراهيمي، إذا وافق على ذلك. وسنرفع الجلسة الساعة ١٣/١٥، على أن نستأنف المناقشة في الساعة ١٥/٠٠.

السيد زانغ ييشان (الصين) (تكلم بالصينية): بداية، أود أن أرحب بالسيد الإبراهيمي، الممثل الخاص للأمين العام، في نيويورك، وأن أشكره على الإحاطة الشاملة والكاملة التي قدّمها إلينا عن الحالة الراهنة في أفغانستان.

فقد قامت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، بقيادة السفير الإبراهيمي، بالتعاون النشط مع الإدارة المؤقتة والسلطة الانتقالية من أجل تحقيق الأهداف الواردة في اتفاق بون، في ظروف عصيبة خلال الشهور القليلة الماضية. وقدمت البعثة، على وجه الخصوص، مساهمة بارزة في الانعقاد الناجح للاجتماع الطارئ للويا جيرغا. ويود وفد الصين أن يعرب عن إعجابه وتقديره لما أبداه السفير الإبراهيمي والبعثة من اقتدار وتفان. ونظل ملتزمين بدعم هذه الجهود.

لقد طرأ على الحالة في أفغانستان تغير أساسي منذ انعقاد مؤتمر بون. فالاجتماع الطارئ للويا جيرغا يعتبر معلما على الطريق يدل على أن الشعب الأفغاني قد تولى مرة أخرى المسؤولية عن مصير بلده وأنه يبذل الجهود لتحويل أفغانستان إلى بلد مستقر وسلمي. وجدير بالذكر أن الحياة السياسية والاقتصادية في أفغانستان تتجه بثبات نحو الأحوال الطبيعية، بفضل المساعدة النشطة للمجتمع الدولي. وتتطور الحالة في أفغانستان بشكل إيجابي، بصورة عامة.

ومن جهة أخرى، علينا أن ندرك أن من المستحيل على أفغانستان أن تضمد الجراح الناتجة عن عقود من الحرب بين عشية وضحاها، وأن تحقيق سلام دائم وتنمية مستدامة ليس بالأمر السهل. لقد تراكمت مشاكل عميقة الجذور في أفغانستان عبر السنين، بما في ذلك، أوجه التناقض القائمة بين الحكومة المركزية والقوات المحلية، وتضارب المصالح بين المجموعات العرقية، والتنافس على السلطة بين الأحزاب السياسية. وهذه المشاكل لم يتم حلها جذريا.

إن الحالة الراهنة في أفغانستان مثيرة للقلق بصورة خاصة. فقد شهدنا مؤخرا الاغتيال المؤسف للشيخ عبد القادر، نائب الرئيس. وندين هذه الأعمال الإرهابية بشدة. لقد أوضح الاغتيال، بصورة بارزة، هشاشة حالة الأمن في

أفغانستان: من المستحيل أن يبدأ الإنعاش الاقتصادي والتعمير دون وجود بيئة من السلام والأمان. ونأمل صادقين أن تستطيع الأحزاب والجماعات الأفغانية التقدم على أساس المصلحة الشاملة للبلد، وأن تعفو عما سلف وتعمل معا لصالح قضية التنشيط الوطني. فلا يمكن الوصول إلى حالة أفضل إلا بهذا الأسلوب. وفي الوقت نفسه، على المجتمع الدولي أن يفكر جديا في طرق لمساعدة السلطة الانتقالية لأفغانستان على حفظ الاستقرار، والتأكد من أن الاستثمار الهائل المقدم من الأمم المتحدة إلى أفغانستان حتى الآن لن يضيع سدى.

وهناك مشكلة أخرى لم يبت فيها في أفغانستان ألا وهي الأزمة الإنسانية. فبعد مؤتمر بون، عاد عدد كبير من اللاجئين إلى أفغانستان. وهذا يبين أنهم على ثقة تامة بمستقبل أفغانستان، ولكن ذلك، أدى في نفس الوقت، إلى عبء مالي ثقيل للغاية بالنسبة للحكومة الأفغانية، وذلك نتيجة لنقص الأموال. لقد اضطرت الوكالات الإنسانية الدولية إلى تبسيط أنشطتها في أفغانستان، بل إلى تعليقها أحيانا. ونناشد البلد المانحة، وخاصة البلدان التي قدمت تعهدات في مؤتمر طوكيو، أن تفي بالتزاماتها في أقرب وقت ممكن من أجل تخفيف الأزمة الإنسانية في أفغانستان. وإلا فمن المحتمل أن يؤدي تفاقم الأزمة الإنسانية إلى قلاقل جديدة.

لقد دأبت الصين على متابعة تطور الحالة الأفغانية عن كثب، بوصفها جارة لأفغانستان، وحاولت توفير المساعدة لأفغانستان بقدر ما تستطيع، بما في ذلك المساعدة في إعادة هيكلية الجيش الأفغاني والشرطة. وأوفدت الصين أيضا أفرادا للعمل مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وسوف نواصل بذل الجهود من أجل دعم عملية السلام في أفغانستان، والمساعدة في الإنعاش الاقتصادي هناك.

السيد فرانكو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): في سياق المناقشة المفتوحة التي جرت في ٢٦ آذار/مارس بشأن بند جدول الأعمال المدرج اليوم، لاحظنا ضرورة إجراء تقييم شامل، ربما في تموز/يوليه برئاسة المملكة المتحدة. ونشعر بالامتنان لأن هذه المناقشة العامة، في وجود السيد الأخضر الإبراهيمي، الممثل الخاص للأمين العام، تمثل بداية عملية التوصل إلى فهم كامل للتحديات البالغة التعقيد التي تواجهها الأمم المتحدة في هذه المنطقة، التي تعتبر حاسمة بالنسبة للسلام والأمن الدوليين.

ونحيي التقدم المحرز في تنفيذ اتفاقية بون ونلاحظ أنها عملية مستمرة التطور تخضع لعدد كبير من التحديات والصعوبات، كما ذكر الأمين العام في تقريره. ونغتنم هذه الفرصة للإشادة بالرئيس قرضاي والسلطات الأفغانية الأخرى، وكذلك ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والبلدان الأخرى في المنطقة والمجتمع الدولي بأسره، بما في ذلك اليابان. والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وألمانيا، وتركيا، على التزامهم المتصل بأفغانستان، وعلى ما أنجز خلال هذه الفترة القصيرة من تاريخ البلد. وننقل تهانينا الخاصة إلى الممثل الخاص، السيد الإبراهيمي، على نوعية أفكاره وعلى الأسلوب الواضح الذي قام به لتنفيذ فكرة "الظهور الأجنبي المحدود".

ونشيد بالتقدم السياسي المحرز، بما في ذلك عقد اجتماع اللويا جيرغا وتشكيل الحكومة الانتقالية، وبصورة عامة، الخطوة الكبيرة التي خطتها أفغانستان في سبيل إقامة ديمقراطية قائمة على المشاركة. ونحيط علما بالتحديات الهائلة الموجودة أمامنا في المجال الإنساني وفي مجال التعمير. ونعرب، في الوقت نفسه، عن ثقتنا في النهج الذي اتخذته الأمم المتحدة والرامي إلى بناء القدرات الوطنية بوصفه أكثر الأدوات فعالية من أجل تحقيق النتائج في المستقبل غير البعيد.

ونوجه انتباهكم إلى أهمية التزام الحكومة الأفغانية بالقضاء على زراعة الأفيون وتصديره. ونود أن نذكر مجلس الأمن بالأهمية الأساسية لتطبيق مبدأ تقاسم المسؤولية تطبيقا كاملا. فهذا مجال يمكن أن يساهم فيه المجتمع الدولي بأكمله. فقد كانت المخدرات مشكلة متكررة خلال فترة الطالبان، حيث أبلغنا عن وجود تكدسات كبيرة لتلبية الطلب. وما زالت هذه المسألة من المسائل التي يمكن إحالتها إلى المستوى الثانوي، رغم قدرتها على إحداث تآكل المؤسسات الناشئة في أفغانستان وتشجيع الأنشطة الإرهابية والاتجار بالأسلحة.

ويظل الأمن مشكلة مستمرة. فهو دون شك، ما تمس حاجة الأفغان إليه في الوقت الراهن. ويجب على مجلس الأمن أن يلبي هذا الاحتياج من واقع أعماله. فالتقرير السابق للأمين العام (S/2002/278) المؤرخ ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٢ تضمن إشارات محددة إلى هذه المسألة. وفي الفقرة ١٢٦ من ذلك التقرير، أبلغ مجلس الأمن أن الأمن يظل الشرط الأساسي لحماية عملية السلام في أفغانستان. وحث التقرير المجلس على أن يجعل إدارة قطاع الأمن أول مشروع للتعمير في ذلك البلد. واتخذ القرار ١٤٠١ (٢٠٠٢) في وقت لاحق، وإن كانت الاستجابة الكاملة لهذا النداء أمرا مستحيلا. وتقرير الأمين العام المعروض علينا اليوم وإحاطة السفير الإبراهيمي يجددان ذلك النداء مرة ثانية.

ونحن ندرك الصعوبات القائمة في مجال الحصول على قوات خارجية مستعدة للمشاركة في تمديد وزع القوة الدولية للمساعدة الأمنية إلى مناطق خارج كابول. غير أن هذه الممانعة التي يتفهمها المساهمون المحتملون لا يمكن أن تكون مبررا لقبول الرضا بالحالة من جانب مجلس الأمن، لا سيما حين نواجه حالة أمنية من المحتمل أن تقوض فعالية قراراتها الأخرى. وبينما يحرز تقدم في إقامة حرس وطني متوازن من الناحيتين العرقية والإقليمية، فإن مسؤولية المجلس تتمثل في مناقشة الخطط السياسية البديلة من أجل الاستجابة بسرعة للأزمات المحتملة في أفغانستان، وهي تشمل توسيع نطاق القوة الدولية لتشمل مناطق غير كابول، على أساس الشروط التي وصفها السيد الإبراهيمي.

إن وجود خلايا للطالبان في أراضي أفغانستان، وبقايا من القاعدة، والنمط المجزأ اللامركزي للسلطة في البلد، واستمرار وجود فصائل عسكرية مستقلة في جميع أنحاء الإقليم، والعلاقة البعيدة القائمة بين الحكومة المركزية والمقاطعات وعمليات الاغتيال السياسية الأخيرة، كلها أمور تستدعي أن يقوم مجلس الأمن بالنظر بعناية في حالة الأمن. وسيكون لدى المجلس المزيد من المواد بحيث يستطيع على أساسها توفير إجابات لهذا المأزق، إذا تلقى المشورة العسكرية الملائمة، في المستقبل والمقدمة من جانب القوة الدولية للمساعدة الأمنية والأمانة العامة، وكذلك المشاركين في التحالف المناهض للإرهاب برئاسة الولايات المتحدة والعملية العسكرية التي بدأت في ٨ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠١.

ختاما، نود إبراز جانب من إحاطة السيد الإبراهيمي يعنى بعملية الإدماج التي تقوم بها الأمم المتحدة. فالهدف المشترك هو تعزيز القدرات الأفغانية وتلبية الأولويات المحددة ضمن إطار التنمية الوطنية للإدارة الانتقالية، وليس الأولويات الوطنية لأي حزب آخر. فهذا هو من المبادئ الإرشادية لاشتراك المجتمع الدولي التي تؤيدها كولومبيا دون تحفظ.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود الآن إبداء بعض ملاحظات ممثلا للمملكة المتحدة.

أولا، أضم صوتي إلى الآخرين في توجيه الشكر للسفير الإبراهيمي على تحليله العميق والهام، الذي يتفق بدرجة كبيرة مع تقييمنا للحالة الراهنة في أفغانستان

والأولويات المقبلة ونتشاطر في الكثير مما أعرب عنه المتكلمون الآخرون خلال المناقشة. وسياستنا الشاملة تنسجم مع سياسة الاتحاد الأوروبي، الذي سيلقي ممثل الدانمرك بيانا باسمه في وقت لاحق.

وأود أن أبرز بعض النقاط المحددة. نشعر بالامتنان للملاحظات الطيبة التي أبديت حول دور المملكة المتحدة في قيادتها للقوة الدولية للمساعدة الأمنية لمدة ستة شهور. ويسرنا أن تركيا تسلمت قيادة تلك القوة بروح عالية، وسنواصل المساهمة فيها بشدة. ونشارك السفير الإبراهيمي وآخرين قلقهم إزاء انعدام الأمن في المقاطعات خارج كابول وما يترتب على ذلك من آثار بالنسبة لجهود الإنعاش الإنساني. وأشارك في التحليل المقدم من زميلي الفرنسي السفير لفيث.

إننا نولي أهمية عاجلة وخاصة للتقدم في مجال إصلاح قطاع الأمن، ضمن إطار استراتيجية شاملة ومتسقة، فمن المهم، مثلا، ضمان الاتساق بين التدريب الجاري للجيش، بقيادة الولايات المتحدة، وبمساعدة فرنسا، بصورة خاصة، وتسريح الميليشيات الخاصة والبرامج المحددة لذلك الغرض. وهذا مثال يلزم فيه إجراء إصلاح مخطط بصورة جيدة لهيكل قطاع الأمن، وستساهم المملكة المتحدة بقوة في هذا الهيكل كجزء من مساهمتها الشاملة الهامة في العمل بأفغانستان.

ثانيا، نكرر النداء الموجه من الممثل الخاص بشأن سرعة إيصال المانحين للأموال المتعهد بها بالفعل من أجل تحقيق إنجازات فعّالة وملحوظة في مجال التنمية. وهذا أمر حاسم، لا في حد ذاته فقط ولكن لإقرار مصداقية السلطة الانتقالية في عيون الشعب الأفغاني أيضا. لذلك آمل من المجتمع الدولي الأوسع نطاقا أن يستمع إلى نداءات المتكلمين حول هذه الطاولة هذا الصباح.

وأذكر أعضاء المجلس بأن المملكة المتحدة ستستضيف المؤتمر التنسيقي لمكافحة المخدرات في كابول، يوم ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٢. وسيكون هذا المؤتمر فرصة هامة لتنسيق الجهود في مجال مكافحة المخدرات بتخطيط استراتيجي أوسع. وسنقدم بعض المقترحات المحددة في ذلك المؤتمر.

وأود أن أوجه سؤالين للممثل الخاص. لم يرد في ما قاله هذا الصباح، أو في ملاحظاته، ما يشير إلى إحداث الفساد في الهياكل الأفغانية، في كابول وفي الإدارات المحلية. أود أن أتكلم عن ذلك، لأنه لو بدأ ظهور هذا العامل القبيح، يلزم القضاء عليه بسرعة شديدة لتشجيع وجود إدارة تتسم بالانفتاح والشفافية والنزاهة في جميع أنحاء الأراضي الأفغانية.

ثانيا، وبالرغم من تأكيد السفير كولبي وآخرين على أهمية العمل في المسائل الخاصة بالجنسين والمرأة، هل يستطيع الممثل الخاص قول أن الأفغان أنفسهم يضعون الهياكل لهذا الغرض، وما هي الصفة المتاحة له في بعثة الأمم المتحدة لربط هذه الهياكل للتأكد من أن مسائل المرأة في تقدم بالفعل، على أرض الواقع.

والآن استأنف مهامي كرئيس لمجلس الأمن، وأود أن أواصل قائمة المتكلمين بموجب المادة ٣٧، أدعو ممثل أفغانستان إلى الإدلاء ببيانه.

السيد فرهادي (أفغانستان) (تكلم بالانكليزية): بداية، أود أن أهنئكم سيدي الرئيس على إدارتكم الناجمة لرئاسة مجلس الأمن خلال شهر تموز/يوليه. وأعرب عن امتناني الخاص لعقد هذه الجلسة العامة حول الحالة في أفغانستان. إني على يقين من أن أعمال المجلس ستيسر بأسلوب ممتاز بتوجيه منكم.

وأغتنم هذه الفرصة للتوجه بالشكر إلى السيد كوفي انان، الأمين العام، على التقرير المؤرخ ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ حول الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين. ويرحب وفدي بهذا التقرير.

لقد مضى٨ شهور منذ أن وقع ممثلو الأحزاب الرئيسية في أفغانستان على اتفاق بون. ويمكن أن نعتبر أن الاتفاق والمساهمة الكبيرة المقدمة له من الأمم المتحدة نجاحا فائقا لجهود بناء السلام للأمم المتحدة في مطلع القرن الحادي والعشرين. ونقدم تقريرا عن الإنجازات الكبيرة التي تحققت منذ هذا الحدث التاريخي بارتياح كبير وأود أن أعرب عن امتنان حكومة أفغانستان وشعبها للسفير الأخضر الإبراهيمي. وقد ذكر هذا الإعجاب في اللويا جيرغا. ونشكر زملاءه، السيد نايغل فيشر والسيد جان أرنو، وجميع الأعضاء الآخرين في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، على ما بذلوه من جهود مستمرة في عملية السلام والإنعاش والتعمير في أفغانستان.

إن إحاطة السيد الإبراهيمي كانت عملا فذا، ليس من السهل القيام به. إني معجب بالاسلوب الذي لخص به عددا كبيرا من النقاط في تحليل واضح، في بداية هذه الجلسة.

لقد كان نجاح اللويا جيرغا في الشهر الماضي إنجازا مثل مشعلا على الطريق في تاريخ أفغانستان الحديث، فبعد عقدين من الصراع المسلح وسنوات عدم الاستقرار التالية له، قام شعب أفغانستان، من خلال اللويا جيرغا، بممارسة حقه في تقرير المصير، ونتيجة لهذا الاجتماع التاريخي، تم إنشاء حكومة منتخبة بأسلوب ديمقراطي، وعريضة القاعدة تعبر عن الوحدة الوطنية للبلد. واسمحوا لي، في هذا السياق أن أشير إلى مشاركة المرأة بشكل واسع، ووجود مراقبين دوليين أثناء تسمية المندوبين واختيارهم، وما اتسمت به الأعمال من طابع تنافسي نسبي، وإدخال بطاقات الاقتراع السرية خلال عملية التصويت، والتي لم تحدث قبل ذلك في أفغانستان أثناء الاجتماعات السابقة للويا جيرغا.

إن عودة السلام والاستقرار النسبيين شجعت تدفق أفواج هائلة من اللاجئين من البلدان المجاورة. فوفقا لبيانات حديثة من الحكومة الانتقالية، عاد ٣٤٣ ٢٦٦ ١ لاجئا من البلدان المجاورة في الفترة من ١ آذار/مارس ٢٠٠٢ إلى ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٢. من هذا العدد، عاد ٤٤٣ ١٦١ ١ من باكستان و ٥٨٣ ٩٥ من إيران، و ٣١٧ ٩ من طاجيكستان وأوزباكستان وبلدان أخرى.

ويواجه العائدون، عند الوصول، صعوبة كبيرة في القيام بأنشطة الحياة اليومية. ويجب وضع برامج ناجحة لتوفير الإسكان والخدمات التعليمية والصحية - وهي شروط ينبغي توفيرها من أجل تحقيق مستوى معيشة لائق للعائدين. ولا يعتبر مبلغ المائة دولار الذي يمثل المساعدة المقدمة لكل لاجئ من جانب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مبلغا كافيا، لأن جزءا كبيرا منه ينفق على نقل الأمتعة الشخصية. ويجب إيلاء أهمية إضافية لإعادة نظم الري للعائدين من المزارعين، ولمشاريع إزالة الألغام وتهيئة فرص العمل، خاصة في كابول والمدن الأخرى.

ومن بين الإنجازات الأخرى، يجدر أن نذكر إنشاء عدة لجان، على النحو الوارد في اتفاق بون. وفي ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٢، صدر مرسوم بإنشاء لجنة قضائية مؤلفة من علماء وخبراء في القانون تهدف إلى إعادة بناء نظام العدالة في البلد. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت الحكومة الانتقالية لجنة لحقوق الإنسان مؤلفة من رجال ونساء.

بالإضافة إلى ذلك، أدى برنامج العودة إلى المدرسة، الذي بدأ تنفيذه في آذار/مارس ٢٠٠٢، إلى عودة أكثر من ٣ مليون طفل - من ضمنهم الفتيات - إلى المؤسسات

التعليمية. وعلاوة على ذلك، أدى التزام الحكومة الأفغانية الشديد بالقضاء على زراعة الأفيون والاتجار به في أفغانستان إلى تدمير مخدرات تقدر قيمتها السوقية بمبلغ ٨ بلايين دولار.

ورغم مجموعة التطورات الإيجابية – التي ناقشت بعضا منها – ما زال هناك الكثير مما ينبغي تحقيقه. فمن أجل أن تبسط السلطة الانتقالية نفوذها الكامل على جميع أنحاء البلد، جعلت السلطة من تكوين جيش وطني متوازن من الناحيتين العرقية والإقليمية هدفا من أهدافها الرئيسية. ومن الوسائل التي اتخذتها السلطة الانتقالية لتحقيق هذا الهدف إنشاء لجنة رفيعة المستوى، مسؤولة عن رصد وجمع الأسلحة من القوات المحلية التي تعمل بعضها من أجل تقويض الحكومة المركزية. فلا يمكن ضمان عملية التعمير إلا بوجود مناخ من الاستقرار والأمن.

وفيما يتصل بتعزيز الأمن، أشار الأمين العام، في الفقرة ٧ من تقريره (S/2002/737) المؤرخ ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٢، بنفاذ بصيرة، إلى الأثر البالغ لمحدودية الموارد على الجهود التي تبذلها السلطة الانتقالية لتوسيع نطاق سلطتها، حيث قال:

> ”لقد تعوقت الجهود التي بذلتها الإدارة المؤقتة لتمديد نطاق نفوذها وسيطرتها، قبل كل شيء، بفعل محدودية الموارد المتاحة لديها. وقد أثرت هذه التعويقات على قدرة الإدارة المؤقتة على توفير الخدمات وبناء الطرق وتهيئة فرص العمل“.

ويعتمد تعزيز السلام والاستقرار والتنفيذ الكامل لاتفاق بون، بدرجة كبيرة، على مشاركة المجتمع الدولي بصورة مستدامة في توفير المساعدة اللازمة لإصلاح وإعادة بناء الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية لأفغانستان. وستؤثر برامج تهيئة فرص العمل والتوسع في المشاريع السريعة الأثر في جميع أنحاء أفغانستان تأثيرا مباشرا على استتباب الأمن وتسريح المقاتلين السابقين.

وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى الاجتماع الأخير لفريق دعم أفغانستان المنعقد في جنيف في ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٢. وفي هذا الاجتماع، أوضح السيد أشرف غني، وزير الاقتصاد والمالية في أفغانستان، بشكل مفصل، المحنة الاقتصادية التي يمر بها البلد ووجه نداء عاجلا من أجل التسديد العاجل لجميع المبالغ التي تم التعهد بها في مؤتمر المانحين المعقود في طوكيو في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.

وهناك بعض النقاط التي أثارها ممثلو بلدان مختلفة، في وقت سابق والتي تتطلب ملاحظات موجزة من جانبي. أولا، أود أن أشكر جميع الموجودين هنا الذين قدموا تحليلا إيجابيا وواضحا للأوضاع الأفغانية، وكذلك جميع الذين وصفوا المساعدة المقدمة منهم إلى أفغانستان بطرق عديدة. فالحكومة الأفغانية تقدر الدور الذي تقوم به القوة الدولية للمساعدة الأمنية، كل التقدير – وخاصة قيادة قوات المملكة المتحدة التي تعاونت مع وزارة الدفاع في أفغانستان على أكمل وجه ممكن. وقد تم تسليم القيادة لتركيا بأفضل أسلوب ممكن بفضل تعاون قوات المملكة المتحدة وكذلك لأن الأتراك يساعدون الجيش الأفغاني منذ العشرينات من القرن الماضي.

وفيما يتصل باحتمال قيام القوة الدولية للمساعدة الأمنية بدور يتجاوز نطاق العاصمة، كابول، أود أن أقول إنه لا يوجد خطر ماثل يتطلب إجراء عاجلا، في الوقت الحالي.

ولكن قد يكون من الحكمة أن نفكر في المستقبل، وبالتالي هناك إمكانية زيادة دور القوة الدولية للمساعدة الأمنية فيما وراء العاصمة كابول. ويمكن أن يجري ذلك

بدراسة حالة بمفردها دون التفكير مباشرة في نشر القوة الدولية في جميع أنحاء أفغانستان. ولنأخذ مثلا مزار الشريف أو نقطة مختارة أخرى في أفغانستان، وفقا لمتطلبات وزارة الدفاع الأفغانية. ولا أعتقد أن هذه مشكلة ملحة، إلا أنه ما زال من المهم جدا أن نفكر فيما سيحدث فيما وراء كابول.

وأعتقد أنه يجب ألا نعتبر أفغانستان بلدا لا يعمل سكانه أو أرضا مهجورة أو صفحة بيضاء لم يوجد بها شيء من قبل. لقد كان لدى أفغانستان حكومة وجيش وطني وقوة شرطة ونظام عدالة. وكان هناك توازن في العلاقات بين الجماعات العرقية المختلفة. وأفضل سنوات أفغانستان كانت أثناء الحربين العالميتين، إذا كان لي أن أقول ذلك، لأن بلدي لم يشترك في هاتين الحربين، بل ظل محايدا. ولكن كان علينا أن ندفع الثمن فيما بعد. وأؤكد للمجلس أن كل ما حدث في أفغانستان يعود إلى التدخل الأجنبي. إن المجاهدين أنفسهم لم يدمروا كابول، فكل الوسائل المستخدمة لتدمير كابول قدمتها مصادر أجنبية من عام ١٩٩٢ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

وأؤكد لأعضاء المجلس أن الأفغان يتوقون بشدة إلى السلام، وإذا حصل أي عامل في أي مكان في أفغانستان على راتب معقول مقابل العمل في مشاريع البنية الأساسية الهامة والضرورية - أي مقابل عمله - فإن هذا العامل لن يتبع أبدا ما يطلق عليهم أمراء الحروب. وبالتالي يتم القضاء على أمراء الحروب.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلمة التالية ممثلة اليابان، ويسرني بالغ السرور أن أرحب بالسيدة ساداكو أوغاتا في المجلس بوصفها ممثلة رئيس وزراء اليابان. وأدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة أوغاتا (اليابان) (تكلمت بالانكليزية): يسرني بالغ السرور أن أحضر إلى مجلس الأمن لأشارك في مناقشة قضية أفغانستان الهامة. إن المستصوب فعلا أن يعقد المجلس هذه الجلسة في حضور السفير الإبراهيمي، الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان. وهناك اعتراف على نطاق واسع بإسهامه. ولما كنت أتابع عن كثب جهوده الفائقة للعادة من أجل إرساء السلام وإحلال الرخاء في أفغانستان أثناء اجتماع اللويا جيرغا الطارئ، فإنني أود أن أضم صوتي إلى المجتمع الدولي في الإعراب عن عميق احترامي وامتناني لمنجزاته.

وقد زرت أفغانستان من ١٣ إلى ١٩ حزيران/يونيه، بوصفي الممثلة الخاصة لرئيس الوزراء كويزومي. وفي تلك الفترة شهدت اجتماع اللويا جيرغا الطارئ، وفضلا عن ذلك تمكنت من إجراء مناقشات مع كبار المسؤولين في الإدارة الأفغانية، بمن فيهم الرئيس كرزاي وقيادة القوة الدولية للمساعدة الأمنية وأعضاء السلك الدبلوماسي. كما أتيحت لي الفرصة لزيارة قندهار، حيث عقدت مقابلات مع المسؤولين في الحكومة المحلية وممثلي وكالات الأمم المتحدة وزرت مخيمات المشردين داخليا واللاجئين في سبين بولدوك وشامان، قرب وعبر الحدود مع باكستان.

وكان انطباعي العام أنه جرى إحراز منجزات ضخمة منذ زيارتي السابقة قبل خمسة أشهر. وبناء على ما علمته هناك، أود أن أدلي بملاحظاتي للمجلس وأن أقترح الطرق الممكنة للتحرك قدما.

بدأت عملية اجتماع اللويا جيرغا الطارئ من جهود على مستوى القاعدة لاختيار مندوبين من جميع أنحاء البلد، بل ومن الخارج. وكان منظرا مؤثرا أن تشهد ١ ٦٥٠ من المندوبين المختارين، بمن فيهم ٢٠٠ امرأة، مجتمعين في قاعة ضخمة من الخيام، يدلون ببيانات أو يردون

على بيانات طيلة أكثر من أسبوع. وأوجّه أحر تهانيّ إلى الرئيس قرضاي، الذي انتخب باقتراع سري، وحصل على معدل موافقة يفوق ٨٥ في المائة. وكان الاختتام الناجح لاجتماع اللويا جيرغا الطارئ من الأمور الضرورية للسلام والتعمير في الأجل الطويل في أفغانستان.

ومن ناحية أخرى، فإن التوازن السياسي الذي ترتكز عليه السلطة الانتقالية المنشأة حديثا في أفغانستان ما زال هشا للغاية. ومما أكد ذلك مؤخرا الاغتيال المفجع للحاج عبد القادر، نائب الرئيس، وأود أن أعرب عن عميق أسفي وتعازي لشعب أفغانستان. ولذلك، فإن هذه التطورات تجعل من المهم أن يستمر المجتمع الدولي في دعم الإدارة المنشأة حديثا لكي يكفل التقدم الواضح في عمليتي إعادة البناء السياسي والوطني على حد سواء.

وهناك قضيتان بارزتان تتطلبان الانتباه الملح: الأمن وسرعة عودة اللاجئين. فتوفير الأمن اللازم في جميع أنحاء البلاد من الشروط المسبقة لإرساء السلام ولسير عمليات الإنعاش والتعمير. وعندما قابلت في مقاطعة قندهار الباشتون المشردين داخليا الذين فروا من الشمال في الأشهر القليلة الماضية، تكلموا عن التهديدات الأمنية وطالبوا بنشر وجود دولي لحفظ السلام في منطقة مزار الشريف. كما أنهم اعتبروا تسريح العناصر المسلحة ونزع سلاحها، بالإضافة إلى تعويضهم عن ممتلكاتهم المفقودة، شرطين أساسيين ضروريين لعودتهم. وبالنظر إلى التطورات التي حدثت مؤخرا في أفغانستان، أشعر أن طلبهم يستحق أن ينظر المجلس فيه من جديد. وأود أن أضم صوتي إلى أولئك الذين يطالبون بنشر القوة الدولية للمساعدة الأمنية أو أية قوات أخرى لحفظ السلام في المناطق غير المستقرة في الشمال. ويجب أن نوجد أيضا سبلا للمساعدة على عودة المشردين داخليا. وفضلا عن ذلك، من المهم أن تسفر الجهود الدولية الرامية إلى المساعدة على إصلاح النظامين العسكري والقضائي ونظام الشرطة على الصعيد الوطني، وتسريح وإعادة إدماج العناصر المسلحة، عن نتائج ملموسة في القريب العاجل. وقد شعرت ببالغ السرور عندما استمعت إلى البيانات السابقة وتبينت أن هذه هي الاتجاهات التي كان ينظر فيها أعضاء المجلس.

والقضية الهامة الأخرى هي سرعة عودة اللاجئين، وبخاصة من باكستان. وعندما كنت في كابول، تم تسجيل وصول العائد رقم مليون. وفي المدرسة التي زرتها في كابول، كان نصف الطلبة في غرف الدراسة من العائدين مؤخرا. وهذا في حد ذاته علامة على أمل الشعب في مستقبل أفضل في أفغانستان، وهو أمر جدير بالترحيب. ومن المحتم أن تكون هناك تنوعات في معدلات عودة اللاجئين. ومع ذلك، فنسبة العائدين، بالإضافة إلى التشريد الداخلي نتيجة للجفاف والمجابهات العرقية في بعض المناطق، يمكن أن يطغيا على القدرة الاستيعابية للمجتمعات المستقبلية. وفي الأجل المتوسط إلى الأجل الطويل، يمكن أن يسفر ذلك عن آثار خطيرة على المناخ الأمني وعلى الاستقرار السياسي في أفغانستان أيضا. وقد أثار الرسميون الذين قابلتهم في كابول وقندهار هذا الشاغل مرارا، ويمكن أن أضيف أن المجلس اعترف به في القرار ١٤١٩ (٢٠٠٢)، الذي اتخذه مؤخرا.

ولكي نتفادى حدوث أسوأ سيناريو ونرسي الاستقرار في البلد، يجب اتخاذ خطوات عاجلة لتوفير فرص العمل وغير ذلك من أشكال المساعدة للعائدين والمشردين حاليا بغية تمكينهم من الاندماج في المجتمعات المحلية على وجه السرعة. وتحتاج الإدارة الأفغانية إلى الدعم في تخطيط وتنفيذ برامج التنمية على مستوى المجتمع المحلي.

فكيف نمضي الآن في العمل؟ وإذ نأخذ في الاعتبار أننا الآن في مرحلة ما بعد اجتماع اللويا جيرغا الطارئ الذي تم في عملية بون، يجب على المجتمع الدولي أن يتخذ الخطوة التالية وأن يبدأ التنفيذ الكامل لمساعداته من أجل

الإنعاش والتعمير. ويسعدني في هذا الصدد أن أذكر أن اجتماع الرئيسين المشاركين لفريق التسيير المعني بتعمير أفغانستان، الذي عقد في ١٠ تموز/يوليه في باريس بمشاركة أشرف غاني، وزير المالية في الإدارة الانتقالية والسفير الإبراهيمي، أتاح فرصة طيبة لاستعراض الاحتياجات الحالية والموارد التي جرى التعهد بها ولتنسيق استراتيجية للمستقبل.

ومن الناحية التنفيذية، فبينما ينتظر بذل الجهود الرامية إلى التعمير الكامل، يبدو أن هذه الجهود لا تزال في مرحلة التخطيط. وبالحكم من واقع الحالة التي راقبتها في الميدان، ما زالت المساعدة الإنسانية تحتل مكانا رئيسيا، بينما لا تزال أعمال الإنعاش في بدايتها. وفي هذه المرحلة، يجب أن تكرس جميع الجهود المبذولة للتنمية على صعيد المجتمع المحلي تلبية لاحتياجات السكان من أجل الإنعاش، فضلا عن إعادة إدماج اللاجئين والمشردين داخليا والمقاتلين السابقين.

والتوفير المبكر لموارد المياه الصالحة للشرب ومياه الري والتعليم والإصحاح وخدمات الرعاية الصحية ومشاريع بناء الطرق ستنتج عنه فوارق جوهرية في هذا المنعطف. وفيما يتعلق بالطرق، التي يؤكد الرئيس قرضاي مرارا أنها تشكل قضية ذات أولوية، فقد نقلت رسالته إلى مصرف التنمية الآسيوي وطالبته بتنفيذ خططه على وجه السرعة.

وتعتبر اليابان أن عودة اللاجئين والمشردين داخليا وإعادة إدماجهم من خلال برامج مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والوكالات الإنسانية الدولية الأخرى، بالاقتران ببرامج التعمير الإقليمي للبنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي، من شأنها أن تشكل أساس برنامج إنمائي شامل للمنطقة. والواقع أنه يجري إنشاء هذا البرنامج بقيادة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بالتشاور الوثيق مع السلطة الانتقالية وإدارات المقاطعات. ويمكن أن تكون قندهار نقطة بداية. وفي هذا السياق، قررت اليابان مد برنامج الإنعاش والعمالة في أفغانستان التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي سبق الاضطلاع به بنجاح في كابول إلى قندهار. وتنوي اليابان أن تضطلع بدور رئيسي في تشكيل وتنفيذ هذه التنمية الشاملة للمنطقة. وستعلن في الأسابيع القليلة القادمة عن صفقة كبيرة من المساعدات المقدمة إلى أفغانستان وسيحصل برنامج التنمية الشاملة في المنطقة على نسبة كبيرة منها.

وذكرت في مستهل بياني أن انطباعي العام عن أفغانستان أن تحسينات هامة قد أحرزت في الأشهر الخمسة الماضية. وفي الختام، أود أن أصف ما شهدته. عندما عدت إلى سهول شومالي شمال كابول، وجدت المشردين داخليا الذين كانوا يقصدون ديارهم بأعداد كبيرة في كانون الثاني/ يناير وقد أصبحوا الآن مستقرين في مجتمعاتهم المحلية الأصلية، ويشرعون في بناء منازلهم من جديد. والواقع أن بعض الأسر كان قد انتهى بالفعل من إعادة البناء وبدأ في استئناف أعماله الحرفية. وكانت البراعم الخضراء تنبت على الكروم في الحقول، مما يشكل علامة مشجعة أخرى من علامات الإنعاش. وهذا التقدم - حتى وإن كان بمقادير ضئيلة - يمكن شعب أفغانستان من اختبار عوائد السلام بصفة شخصية. وهذا هو المهم في نهاية المطاف، وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم دعمه إلى أفغانستان لكي يضمن عدم انتكاس هذا الاتجاه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيد الإبراهيمي لكي يرد على الأسئلة التي وجهت والتعليقات التي أدلي بها صباح اليوم.

السيد الإبراهيمي (تكلم بالانكليزية): سأحاول الإيجاز. ولكنني أرى أنه يجدر بي أن أعرب عن عميق امتناني

لكل من أدلوا ببيانات على لطفهم وكرمهم في دعم ما نحاول الاضطلاع به في كابول. وسأنقل هذا الدعم الفائق للعادة، الذي نرحب به كثيرا، إلى زملائي الذين يبذلون أقصى جهد وما زالوا يفعلون ذلك تنفيذا للمهمة التي أناطنا بها المجلس والأمين العام.

كانت هناك بضعة أسئلة مباشرة سأحاول الإجابة عليها، بداية بالسؤال المعني بتوسيع نطاق القوة الدولية للمساعدة الأمنية. فهذه قضية في غاية الأهمية، وقد استمعت إليكما، السيد الرئيس والسفير لفيت، وأنتما تقولان إنه لا يوجد أي بلد مستعد للاستجابة إلى طلب توسيع نطاق القوة. ولكنني أعتقد أن المجلس قد أخذ على عاتقه مناقشة الحالة في أفغانستان ومساعدة شعب أفغانستان وهو يحاول تدعيم السلام الهش جدا الذي ساعده المجلس على تحقيقه. ويعتبر شعب أفغانستان بأكمله، وعلى رأسه الرئيس، السيد قرضاي، أن القوة الدولية للمساعدة الأمنية تحرز نجاحا في كابول ويرى أنه يمكن لهذه القوة أن تساعده في أماكن أخرى. بل إن آخر الأفراد الذين كان لديهم تحفظات بشأن توسيع نطاق القوة، إسماعيل خان، قد ذكر مؤخرا أنه سيرحب بتوسيع نطاق القوة. وبالتالي، فيما يتعلق بشعب أفغانستان، أعتقد أنه يريد ذلك من المجتمع الدولي. أما إذا كان المجتمع الدولي لا يقدر أو لا يريد أن يفعل ذلك، فتلك مسألة أخرى. إلا أنه ينبغي لنا أن نقول إن الشعب هناك لا يزال يطالب بذلك بوصفه إسهاما رئيسيا وكبيرا وهاما وحيويا في صون الأمن.

وأعتقد أنني أبلغت المجلس قبل خمسة أشهر أنه كان لدي انطباع بأن توسيع نطاق القوة لن يكون صعبا ولا مكلفا ولن يشكل خطرا. وبعد خمسة أشهر، أعتقد أنه يمكنني القول بأنني متأكد أن هذا التوسيع هام وأنه سيكون فعالا. ولن يتطلب عشرات الألوف من الجنود، بل أعتقد أن ٥ ٠٠٠ جندي إضافي سيؤدون الغرض. وبالتالي فلن يكن مكلفا جدا، كما أنه لن يشكل خطرا. وأود أن أوضح نقطة واحدة تتعلق بالخطر. لقد كان يساورنا قلق شديد طيلة عملية اجتماع اللويا جيرغا، من أننا كنا نعرض الأفغان ونعرض أفرادها للخطر. فعقدت اجتماعات عامة في ٤٠٠ مكان مختلف في جميع أنحاء أفغانستان - في المدن والقرى والأماكن النائية في جميع أنحاء البلد. وشارك في هذه الاجتماعات الآلاف، وفي مناسبة واحدة ١٥ ٠٠٠ فرد. وتشكل هذه العمليات السياسية دائما فرصا للمواجهة. ومع ذلك كانت هذه الاجتماعات أكثر سلاما بوجه عام عن اجتماعات عقدت في بلدان أخرى كثيرة يعمها السلام. وحدث أن قتل أشخاص في ثمان مناسبات مؤسفة، كانت اثنتان منها فقط متصلة بعملية اللويا جيرغا بشكل فاضح. ووقعت الأحداث الستة الأخرى بالقرب من الاجتماعات المعقودة، وافترض لذلك أن لها صلة باللويا جيرغا. ولكن الأمر لم يكن كذلك.

وإجمالا، شارك ١٠ أشخاص من الأمم المتحدة في هذه الاجتماعات وحضر كل واحد منهم في منطقة واحدة. وكان لدينا أيضا ٢٣ مراقبا دوليا. وكان ذلك كل ما لدينا خلال هذه العملية. ولم يصب أحد بأذى خلال العملية، ولم نحصل على حماية من أي جهة.

ولذلك أقول إن الشعب يريد ذلك وأنه لن يكون أمرا خطرا. أما ما هو مدى رغبة الشعب في ذلك؟ أظن أن هذا اتضح أثناء اجتماع اللويا جيرغا ذاته. ففي نهاية الاجتماع، عند منح النياشين لبعض منا، كان الشخص الذي حظي بأكبر قدر من التصفيق هو الجنرال جون ماكول. وهذا مقارنة بما قيل في البداية - من أن البريطانيين بالذات لن يقابلوا بالترحيب بسبب التاريخ، وما إلى ذلك، وأن الأجانب غير مرغوب فيهم في أفغانستان. وأعتقد أننا رأينا أن هذا ليس صحيحا على الإطلاق. فالشعب الأفغاني

قادر على التمييز بين الجيوش التي تأتي كأصدقاء للمساعدة والجيوش التي تأتي غازية.

وهذا هو الشيء الوحيد الذي أستطيع أن أقوله بشأن تمديد القوة الدولية للمساعدة الأمنية. ولكن أكرر، سيدي الرئيس، ما سبق أن قلته، وهو أننا استمعنا إليكم وندرك أنه ليس هناك تأييد كبير لذلك من جانب الحكومات الوطنية، في الوقت الحالي.

مرة أخرى، قال البعض حول هذه الطاولة، وهم على حق، إن المسؤولية عن الأمن تقع على عاتق الأفغان أنفسهم، في نهاية المطاف، ويشعر الأفغان بامتنان بالغ تجاه المجلس لدعمه إياهم في تكوين شرطة وطنية وجيش وطني. ويقوم الجانب الألماني بعمل ممتاز كقائد في هذا المجال، بالنسبة للشرطة، ويقوم الجانب الأمريكي أيضا بعمل ممتاز كقائد بالنسبة للجيش.

ولكن لا يستطيع المرء أن يبدأ بالتدريب. يجب البدء بمناقشات صبورة مع السلطات في أفغانستان للتأكد من أن الهياكل الخاصة بهذا الجيش الوطني وهذه الشرطة الوطنية موجودة - وأن الثكنات ستكون مستعدة للأفراد لدى تدريبهم، وأن أفراد الشرطة المدربين سيذهبون إلى وحدات تنتظرهم، وأنهم سيحصلون على أجر، وما إلى ذلك.

ولذلك آمل في إجراء هذه المناقشات مع السلطات في الشهر المقبل والتأكد من أن الهياكل موجودة وأن جميع العناصر المتصلة بإصلاح قطاع الأمن، والتي تحدثتم عنها، سيدي الرئيس، موجودة وأنها تعمل معا - برنامج للتسريح؛ وإعادة إدماج الجنود سواء داخل الجيش المقبل والشرطة المقبلة أو خارجهما؛ وتدريب الجيش الجديد. يجب أن تكون جميع هذه العناصر موجودة، وأعتقد أنها يمكن أن تكون موجودة لو عملنا معا، مع الرئيس قرضاي، الذي يؤيد هذه العملية بشدة، ومنحناه كل ما يحتاج إليه من دعم.

ويولي الرئيس قرضاي أهمية بالغة لمسألة الفساد ويتكلم عنها في مناسبات كثيرة. لقد تكلم عنها في اللويا جيرغا بعبارات شديدة وقال إنه يجب استئصال الفساد من أفغانستان. وفي جنيف وباريس، نقل السيد أشرف غني، وزير المالية الجديد، هذه الرسالة عن الرئيس قرضاي، وقال لنا، على سبيل المثال، إنهم سيسهرون على أن تكون العطاءات المقدمة لنظام الهواتف الخلوية شفافة جدا وعلى ضمان عدم وجود سلوك غير أخلاقي على أي مستوى، في أي مرحلة، في ذلك المجال. وأعتقد أن الحكومة تدرك ذلك، وأنها مستعدة للقيام بدورها، وأرى أن علينا أن نحاول مساعدتها على القيام بذلك.

ويجب أن نكون حريصين جدا في مجال واحد: وهو مكافحة زراعة المخدرات والاتجار بها. وهذا مجال آخر يمكن أن تتسلل إليه آفة الفساد، وأعتقد أن بريطانيا، بوصفها الدولة الرائدة، والحكومة في أفغانستان وبرنامج الأمم المتحدة الدولي لمراقبة المخدرات على دراية بذلك. وعلى الجميع توخي اليقظة والتأكد تماما من عدم جرهم، بغير علم، إلى أوضاع يسودها الفساد.

وأعود لحظة إلى قطاع الأمن. ذكرت أن شابا قتل في الشهر الماضي أثناء احتجازه في دائرة الاستخبارات. وقلت إن هذا غير مقبول، وقال السيد قرضاي، عدة مرات، إن هذا غير مقبول. وقال إنه لا ينبغي أن تكون دائرة الاستخبارات جهازا يخيف شعب أفغانستان، وإنه يجب إيجاد حالة يفخر فيها شعب أفغانستان بدائرة الاستخبارات الوطنية لبلده بدلا من الخوف منها.

وأرى أن مشروع بدء إصلاح هذه الهيئة ملّح للغاية. فهذا الإجراء بالغ الأهمية، وتطلب الحكومة كما يطلب الرئيس قرضاي الدعم لهذا الجهد. وأعتقد أن هذا الدعم يمكن أن توفره البلدان المشاركة في إصلاح قطاع الأمن،

بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ومن المؤكد أننا سنساهم بحصتنا في هذا الجهد، بصفتنا بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

وما هي الهياكل الموجودة من أجل المرأة؟ هناك وزارة، وكما ذكر عدد كبير من الممثلين، شاركت في اللويا جيرغا ٢٠٠ امرأة اجتمعت مع نساء أخريات قبل عقد هذا الاجتماع. وقد تولت مستشارتي لشؤون الجنسين القيادة في مساعدتهن على الاشتراك في اجتماع اللويا جيرغا. والأهم من ذلك في إنشاء شبكة تساعد هؤلاء النساء اللائي سيعدن إلى مدنهن وقراهن. ويعتمدن بدرجة كبيرة على أن تكون هذه الشبكة عنصرا هاما في محاولة مساعدة المرأة على الحصول على العمل وممارسة قدر من الحقوق أكثر من ذي قبل.

ولكن أرجوكم – دعونا نعمل على وضع جداول أعمال أفغانية، لصالح الشعب الأفغاني، فإننا لا نستطيع وضع برامج بعيدا عن أفغانستان دون مراعاة أننا نتعامل مع بلد محافظ، له تقاليده، بلد يفخر بتقاليده. فلنتابع مسألة المرأة في أفغانستان ونعمل على مساعدتها، دون أن تفرض عليها برامج تأتي بعكس النتائج المرجوة نتيجة لعدم عنايتنا بالأمور.

وسأعود بعد الظهر، وربما سأقول المزيد، إذا لزم الأمر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر الممثل الخاص، شكرا جزيلا على هذه الإجابات الواضحة جدا للأسئلة المثارة.

نحن الآن في فترة الغداء، وأعتزم، بموافقة المجلس، تعليق الجلسة الآن، على أن تستأنف الساعة ١٥/٠٠.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٣٥.